جويلية
2018

الجمهوريّة التونسيّة
وزارةالصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة
وحدة التصرّف في ميزانيّة الدولة حسب الأهداف

التقرير السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2017

مهمّة الصناعة

المهمّة الاصلية للصناعة والتجارة إلى 2017/09/12ثمّ الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة إلى 2017/12/31
حرر في ماي 2018

المحتوى

المحور الأول: التقديم العام

1- تقديم عام لأهم جوانب نشاط الوزارة سنة 2017

2- تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2017

المحور الثاني: برنامج الصناعة

1- التقديم العام لبرنامج الصناعة

2- تقديم عام للإنجازات الاستراتيجية الخاصة ببرنامج الصناعة

3- نتائج القدرة على الاداء وتنفيذ ميزانية برنامج الصناعة لسنة 2017

1.3-تنفيذ ميزانية برنامج الصناعة

2.3-نتائج القدرة على الاداء وتحليلها

4-التوجهات المستقبلية لتحسين الاداء

المحور الثالث: برنامج القيادة والمساندة

1- التقديم العام لبرنامج القيادة والمساندة

2- تقديم عام للإنجازات الاستراتيجية الخاصة ببرنامج القيادة والمساندة

3- نتائج القدرة على الاداء وتنفيذ ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2017

1.3-تنفيذ ميزانية برنامج القيادة والمساندة

2.3-نتائج القدرة على الاداء وتحليلها

4-التوجهات المستقبلية لتحسين الأداء

المحور الأول: التقديم العام

تقتصر مهمّة وزارة الصناعة والمؤسسّات الصغرى والمتوسطّة على برنامج عمليّاتي وحيد "**برنامج الصناعة**" بالإضافة إلى **برنامج القيادة والمساندة**.

ويشار إلى أنّه وعلى إثر التحوير الوزاري الاخير الذي أقر احداث وزارة خاصة بالصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة بمقتضى الأمر الرئاسي عدد 124 لسنة 2017 مؤرخ في 12 سبتمبر 2017 كان قد تمّ مسبقا إعداد المشروع السنوي للقدرة على الأداء للوزارة بعنوان سنة 2017 بصفة مرتبطة بوزارة الصناعة والتجارة (إحداث وزارة الصناعة والتجارة طبقا للأمر الرئاسي عدد 107 لسنة 2016 المؤرخ في 27 أوت 2016). لذافإنّ التقرير السنوي للقدرة على الآداء الخاص بسنة 2017 سيقتصر في دقته على تحليل نتائج القدرة على الآداء لبرنامج الصناعة،في حين سيقع اعتماد بعض الفرضيات عند تحليل نتائج القدرة على الآداء لبرنامج القيادة والمساندة، ممّا قد يجعل المقارنة بين المشروع الأصلي والنتائج صعبة بعض الشيء.

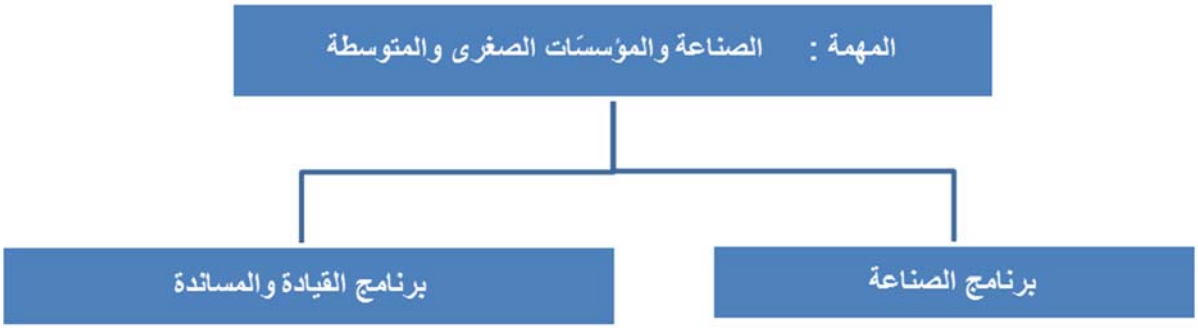

ويشرف رئيس كل برنامج على تحديد الأهداف الاستراتيجية ومؤشرات قيس الآداءلتقييم النتائج المحققة والتي تتوزع كما يلي:

البرامج	عدد الأهداف	عدد المؤشرات
الصناعة	3	10
القيادة والمساندة	4	8

1- تقديم عام لأهم جوانب نشاط الوزارة خلال سنة 2017:

سجل قطاع الصناعة عموما نتائج ايجابية خلال سنة 2017 خاصة على مستوى الصادرات ونسق احداث المؤسسات والتشغيل وذلك مقارنة بالنتائج المحققة خلال سنة 2016.فقد تزامنت سنة 2017 مع انجاز اصلاحات السنةالثانية للمخطط التنموي 2020/2016 والذي انعكس بالإيجاب على قطاع الصناعة مثل ما تبينه المؤشرات التي سيلي عرضها.

- ✓ **على مستوى التصدير:**

شهدت صادرات الصناعات المعملةخلال سنة 2017 ارتفاعاهاما بنسبة 17.8% تبعا خاصة لانخفاض قيمة الدينار مقابل العملات الأجنبية، لتبلغ ما يناهز 31.1 مليار دينار مقابل 26.4 مليار دينار خلال سنة2016، ولتساهم بذلك الصناعة المعملية بـ 90.3% من الصادرات الوطنية للخيرات.

ويرجع هذا التطور في الصادرات أساسا إلى تواصل النتائج المتميزة لقطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية، الذي يمثل أكثر من نصف صادرات القطاع، حيث ارتفعت صادراته بـ 20.4% (5.5% بالأسعار القارة)، وتعافي صادرات قطاع النسيج والملابس والجلد، التي تمثل صادراته ربع صادرات القطاع، حيث تطورت بـ 16.3% (1.1% بالأسعار القارة). بالإضافة إلى الزيادة الهامة في صادرات الصناعات الغذائية بـ 23.1% وفي صادرات الصناعات المختلفةبـ 21.8%.

- **على مستوى مؤشرات الاستثمار:**

سجلت الاستثمارات المصرح بها في القطاعالصناعي خلال سنة 2017 انخفاضا بنسبة 7.7% لتبلغ 3.5 مليار دينار على اثر التراجع المسجل في قطاع الصناعات الكيميائية بـ 23% وفي قطاع الصناعات الغذائية بـ 19.3%.

في المقابل شهد قطاع النسيج والملابس تطورا هاما بـ 60%، فيما لم تعرف بقية القطاعات الصناعية تغيرا ملحوظا في قيمة الاستثمارات المصرح بها مقارنة بسنة 2016، حيث تطورت في قطاع صناعة الجلود والأحذية بـ 4.5% (لا تمثل إلا 0.3% من قيمة الاستثمارات الجملية المصرح بها) وفي قطاع الصناعات المختلفة بـ 1.5% وفي قطاع مواد البناء والخزف والبلور بـ -0.9% وفي قطاع والصناعات الميكانيكية والكهربائية بـ -0.2%.

ويعود هذا الانخفاض خلال هذه السنة إلى التصاريح بنوايا الاستثمار الصناعي ذات رأس المال الأجنبي أو المشترك التي سجلت تراجعا بحوالي 36% والتي مثلت ما يناهز 19% من القيمة الجملية لنوايا الاستثمار مقابل تطور التصاريح بنوايا الاستثمار الصناعي ذات رأس المال التونسي البحت بـ 3.3%. كما عرفت التصاريح في المشاريع الموجهة بالكامل للتصدير والتي مثلت ما يناهز 21% من القيمة الجملية لنوايا الاستثمار تراجعا بحوالي 36%.

وفيما يخص التصاريح بالاستثمار في مناطق التنمية الجهوية، فقد سجلت أيضا تراجعا بـ 18.6%.

وقد ساهمت الامتيازات التي أقرها قانون المالية لسنة 2018 في فصله 13 في انخفاض التصاريح خلال شهر ديسمبر 2017 بسبب انتظار المستثمرين لبداية سنة 2018 للتمتع بالامتيازات الجديدة).

أما فيما يخص الاستثمارات الاجنبية المباشرة المنجزة خلال سنة 2017 في قطاع الصناعات المعملية، فقد سجلت تطورا

لافتا بـ 21.6% مقارنة بالسنة الماضية لتبلغ قرابة 1 مليار دينار، لتمثل بذلك 45.8% من مجموع الاستثمارات ا
تطورا لافتا بـ 21.6% مقارنة بالسنة الماضية لتبلغ قرابة 1 مليار دينار، أي 45.8% من مجموع الاستثمارات الاجنبية المباشرة.
ويعود ذلك خاصة إلى الارتفاع المسجل في قطاع الصناعات الكهربائية بـ 58.4% والذي يمثل حوالي 58% من جملة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الصناعات المعملية، إضافة إلى التطور الهام بـ 271% في قطاع مواد البناء والخزف والبلور وبـ 51.8% في قطاع الصناعات الميكانيكية.

- ✓ **على مستوى احداث المؤسسات:**

بلغ عدد تصاريح إحداث المؤسسات المودعة بالشبابيك الموحدة لوكالة النهوض بالصناعة والتجديد 848 مؤسسة جديدة بالنسبة لسنة 2017 مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 181.2 % مقارنة بنتائج سنة 2016 (468 مؤسسة محدثة).

- ✓ **على مستوى التشغيل:**

يوفر القطاع الصناعي 644.4 ألف موطن شغل بنسبة 18.5 % من العدد الجملى لمواطن الشغل المحدثة. وقد وفر القطاع 13400 موطن شغل جديد سنة 2017.

وفي مجال دعم البنية التحتية الصناعية والتكنولوجية، فقد تمّ خلال سنة 2017 خاصة:
- تهيئة 385 هكتار من المناطق الصناعية منها 200 هكتار تابعة لمناطق التنمية الجهوية.
- تكثيف عمليات مراقبة ومتابعة استغلال المناطق الصناعية.
- مواصلة البرامج الاستثمارية للأقطاب الصناعية والتكنولوجية والتنموية.
- تعزيز تجهيزات المخابر بالمراكز بالإضافة إلى اعتماد 7 مخابر جديدة.
- مواصلة إعداد اتفاقية الاعتراف المتبادل في مجال تقييم المطابقة مع الاتحاد الأوروبي.

أما في مجال استحثاث نسق الاستثمار والإحاطة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة فقد تميزت سنة 2017 بالعمل على تبسيط وتقليص الاجراءات والآجال الضرورية للحصول على التراخيص الإدارية اللازمة لعملية الاستثمار وإحداث منظومة إعلامية لإيداع مطالب الحصول على الامتيازات المالية. بالاضافة إلى تعزيز تأمين ايواء المؤسسات ذات المحتوى التكنولوجي العالي أو المجددةبمحاضن المؤسسات قصد تمكينها من سبل الاندماج في محيطها الصناعي والترويج لمنتوجاتها.

وفي مجال دعم القدرة التنافسية للمؤسسات وتطوير المحتوى التكنولوجي، فقد تمّ خلال سنة 2017 خاصة :
-مواصلة إثراء برنامج التأهيل الصناعي والبرامج المتفرعة عنه عبر استهداف انخراط 111 مؤسسة سنويا في قطاع الصّناعة والخدمات مع إيلاء عناية خاصة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة والعمل على الرفع من نسبة الاستثمارات اللامادية ببرنامج تأهيلها والبرامج والآليات المصاحبة على غرار الية الاستثمارات التكنولوجية ذات الأولوية.

- حث المؤسسات الصناعية على المشاركة في مشاريع البحث والتجديد خاصة من خلال البرنامج الوطني للبحث والتجديدومنحة البحوث التنموية ومزيد استقطاب المشاريع ذات المحتوى التكنولوجي الرفيع.

هذا، وسيتمّ تفصيل المؤشرات الاستراتيجية الخاصة بالوزارة لاحقا خلال تقديم تنفيذ ميزانية البرامج باعتبار اقتصار مهمّة وزارة الصناعة والمؤسسّات الصغرى والمتوسطّة على برنامج عمليّاتي وحيد "برنامج الصناعة" بالإضافة إلى برنامج القيادة والمساندة.

2- تقديم عام لأهم جوانب تنفيذ ميزانية وزارة الصناعة بعنوان سنة 2017

1) تنفيذ ميزانية وزارة الصناعة حسب طبيعة النفقة

(نفقات التصرف (العنوان الاول	الإعتمادات بقانون المالية 2017	قانون المالية التكميلي 2017	انجازات 2017	الإنجازاتمقارنة بالتقديرات	
				الفارق	النسبة
نفقات التصرّف	**17 549**	**17 686**	**17 326**	**360**	**97,96%**
التأجير العمومي	**14 656**	**14 671**	**14 665**	**6**	**99,96%**
الوزارة	5 465	5 480	5 474	6	99,89%
منح تأجير المؤسسات (APII CNA)	9 191	9 191	9 191	0	100,00%
نفقات وسائل المصالح	**2 160**	**2 297**	**2 121**	**176**	**92,34%**
وسائل المصالح	1 592	1 729	1 667	62	96,41%
منح التسيير (APIICNA)	568	568	454	114	79,93%
التدخّل العمومي	**733**	**718**	**540**	**178**	**75,21%**
مساهمة في المنظمات الدوليّة	358	377	377	0	100,00%
منح الوداديّة والجمعيّات	223	209	118	91	56,46%
جوائز ومكافآت (برامج الجودة)	152	132	45	87	34,09%
نفقات التنمية (العنوان الثاني)	**الإعتمادات بقانون المالية 2017**	**الاعتمادات الموزعة**	**الاعتمادات المأمور بصرفها**	**الفارق**	**النسبة**
نفقات التنمية	**74 696**	**67 014**	**66 596**	**418**	**99,38%**
الإستثمارات المباشرة	**14 380**	**14 267**	**13 849**	**418**	**97,07%**
اقتناء وسائل النقل	105	102	102	0	100,00%
المخطط المديري للإعلامية	120	9	9	0	100,00%
تهيئة الأقطاب التكنولوجيّة والتنمويّة	8 412	6 293	6 252	41	99,35%
بناء مراكز الموارد التكنولوجية (بنزرت سوسة المنستير)	4 043	6 199	6 199	0	100,00%
البرنامج الوطني للبحث والتجديد PNRI	1 000	964	964	0	100,00%
برنامج البحوث التنموية PIRD	700	700	323	377	46,14%

التمويل العمومي	60 316	52 747	52 747	7 569	100,00%
النهوض بالصناعة APII	2 095	1 828	1 828	0	100,00%
المخبر المركزي للتحاليل والتجارب LCAE	3 900	1 919	1 919	0	100,00%
صندوق التطوير واللامركزية الصناعية FOPRODI	49 000	49 000	49 000	0	100,00%
الوكالة العقارية الصناعية AFI	500			0	
المجلس الوطني للإعتماد CNA	75			0	
برنامج تطوير البنية التحتية الصناعية بالمناطق الداخلية	4 746			0	
صناديق الخزينة (العنوان الثالث)	**الإعتمادات بقانون المالية 2017**	**الاعتمادات الموزعة**	**الاعتمادات المأمور بصرفها**	**الفارق**	**النسبة**
صناديق الخزينة	**77 000**	**82 850**	**67 348**	**15 502**	**81,29%**
صندوق تنمية القدرة التنافسيّة في قطاعات الصناعة والخدمات والصناعات التقليديّة (FODEC)	74 000	78 877	**65 861**	**13 016**	**83,50%**
صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلّب	3 000	3 973	**1 487**	**2 486**	**37,43%**
المجموع	**169 245**	**167 550**	**151 270**	**16 280**	**90,28%**

*** تمّ اعتبار قيمة الاعتماداتالموزعة خلال سنة 2017 مساوية لقيمة الاعتمادات المرصودة في قانون المالية التكميلي 2017.**
*** كما اعتبرت الاعتماداتالمأمور بصرفها خلال سنة 2017 كإنجازات لسنة 2017.**

يتبن من خلال الجدول المتعلق بتنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2017 (برنامجي الصناعة والقيادة والمساندة) تسجيل نسبة إنجاز تقدر بـ 90.28%.

فبالنسبة لنفقات التصرف فقد بلغت نسبة الانجاز 97.96 % حيث بلغت التقديرات (باعتبار قانون المالية التكميلي) .

أمّا فيما يتعلق بنفقات التنمية فقد تم انجاز 99.38 % مما تمت برمجته وهو ما يفسر ببلوغ الاستثمارات المباشرة نسبة انجاز تناهز 97.08% نظرا لبلوغ نسبة انجاز الاعتمادات المرسمة بعنوان التمويل العمومي في حدود 100%.

ومن جهة أخرى فقد بلغت نسبة انجاز صناديق الخزينة 81.29 %، ويعود ذلك أساسا إلى محدودية نسبة الإنجاز المتعلقة بصندوق النهوض بزيت الزيتون المعلّب التي لم تتعدى 37.43%. فيما قدّرت نسبة انجاز الاعتمادات المخصصة لصندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاعات الصناعة والخدمات (FODEC) بـ 83.5% إذ بلغت65861أ.د

رسم بياني عدد 1: مقارنة بين تقديرات وانجازات ميزانية سنة 2017

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

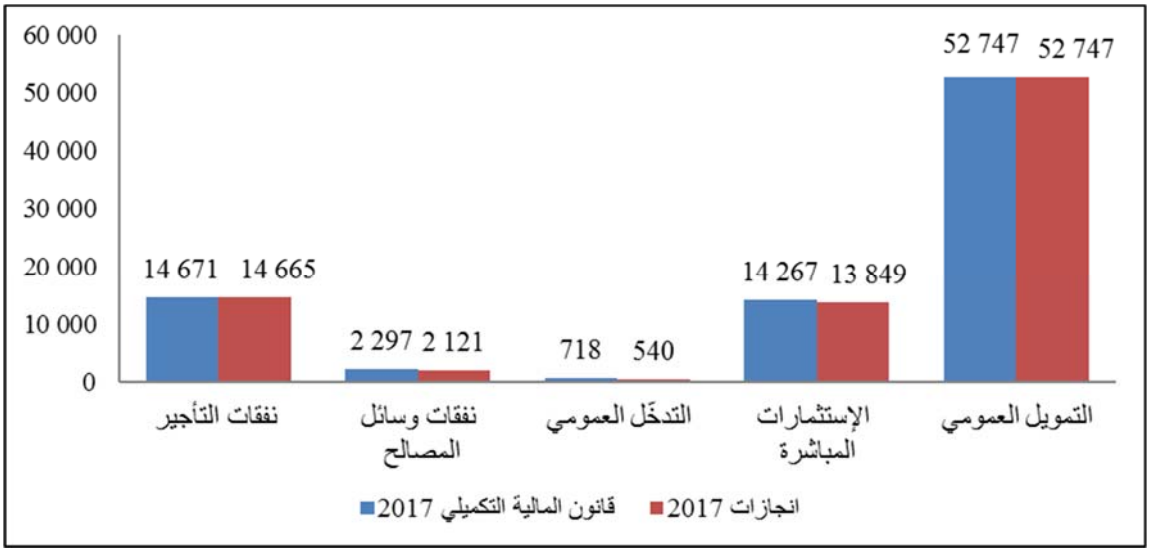

رسم بياني عدد2: مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة لسنة 2017 (إع الدفع)

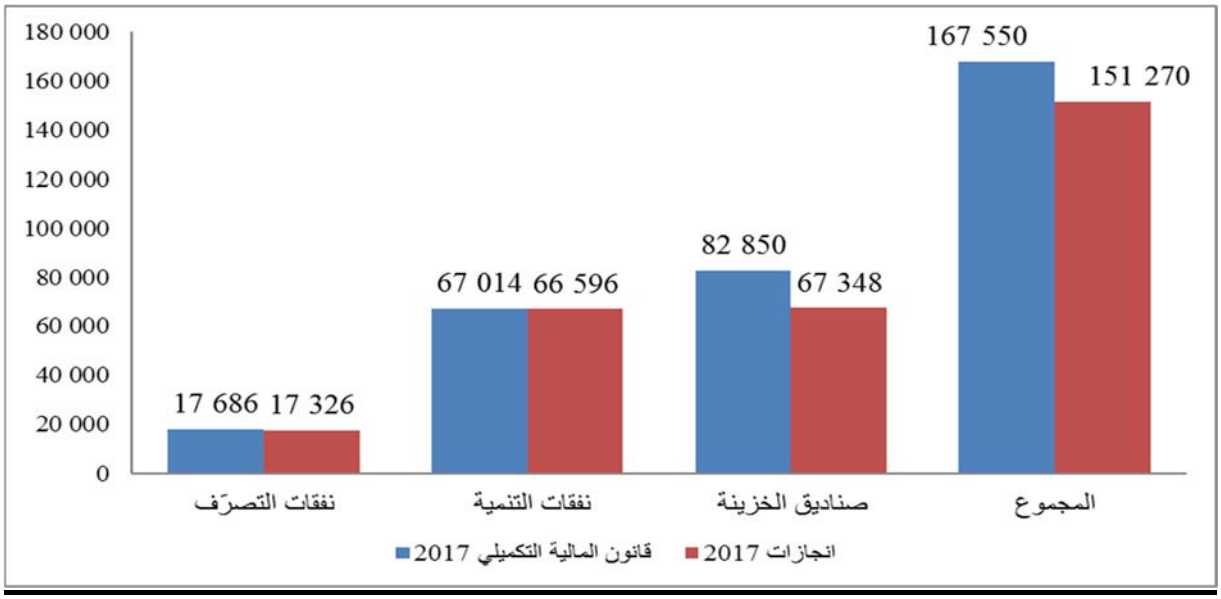

2) تنفيذ ميزانية وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة حسب البرامج

جدول عدد2: تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2017مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج (إع الدفع)

المبرمج	تقديرات 2017 (...)	تقديرات 2017	إنجازات 2017	الإنجازات مقارنة بالتقديرات

				الفارق	نسبة الإنجاز%
برنامج الصناعة	165 211	163 506	147 379	16127	.901%
برنامج القيادة والمساندة	4 034	4044	3 891	153	96,2%
المجموع العام	169245	167550	151270	16280	90.3%

الوحدة :1000 دينار

*** تمّ اعتبار قيمة الاعتماداتالموزعة خلال سنة 2017 مساوية لقيمة الاعتمادات المرصودة في قانون المالية التكميلي 2017.**

*** كما اعتبرت الاعتماداتالمأمور بصرفها خلال سنة 2017 كإنجازات لسنة 2017.**

بلغت جملة الاعتمادات المرسمة بالنسبة لبرنامج الصناعة ضمن قانون المالية التكميلي 2017 مبلغا قدره 163506 ألفدينار في حين كانت الانجازات خلال نفس السنة تقدر بـ 147379 ألف دينار اي بنسبة انجاز في حدود 90.1%. ويفسر الانخفاض النسبيلهذه النسبة بضعف نسب الانجاز لكل من صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلب لتبلغ 37.43 %وبرنامج البحوث التنموية PIRD بنسبة 46.14 %وجوائز ومكافئات برنامج الجودة بنسبة 34.09%.

في حين كانت الاعتمادات ضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2017 المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة 4044 ألف دينار مقابل مبلغ انجاز خلال نفس السنة يقدر بـ 3891 ألف دينار لتكون نسبة الانجاز في حدود 96.2% وتفسر هذه النسبة خاصة بضعف نسبة الانجاز الخاصة بالتدخل العمومي التي بلغت 56.46 %.

رسم بياني عدد 3: مقارنة بين تقديرات وانجازات ميزانية سنة 2017

التوزيع حسب البرامج (إع الدفع)

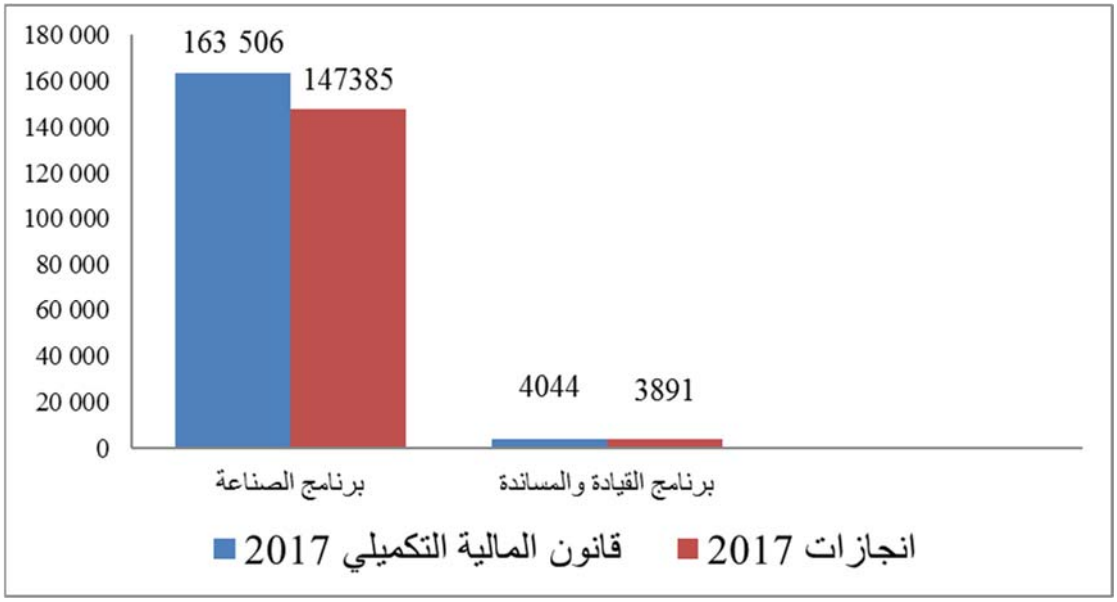

يتبين من خلال جدول تنفيذ ميزانية الوزارة لسنة 2017 حسب البرامج توزيع الانجازات على النحو التالي:

- ✓ حقق برنامج الصناعة نسبة انجاز تقدر بـ 89.2% ويرجع ذلك أساسا إلى الإنجازات المتصلة بالاستثمارات المباشرة وخاصة منها المتعلقة بمراكز الموارد التكنولوجية 153 %والبرنامج الوطني للبحث والتجديد 96%.

أما بالنسبة لبرنامج القيادة والمساندة فقد بلغت نسبة الانجاز 96% وذلك رغم انخفاض نسبة انجاز نفقات التنمية (الاستثمارات المباشرة) والتدخل العموميااللذين لم يتجاوزا على التوالي نسبة49 %و53 %.

المحور الثاني: تقديم برامج الوزارة

1. التقديم العام لبرنامجالصناعة:

الرئيس الحالي للبرنامج: السيد رياض بن رجب

مدة توليه مهمة "رئيسالبرنامج": ابتداءا من 17 ماي 2018 إلى 31 ديسمبر 2018

1.1- التقديم العام لبرنامج الصناعة:

تتمثل أهداف برنامج الصناعة في:

الهدف 1 -دعم البنية التحتية الصناعية والتكنولوجية

يتم العمل على تحقيق هذا الهدفمن خلال بعث مناطق صناعية جديدة وتوفير بنية تحتيّة ذات جودة تستجيب للمواصفات الدّوليّة، بالإضافة إلى مواصلة مجهود تطوير البنية التحتية للجودة بمختلف مكوناتها (المواصفات، المخابر، القوانين والتشريعات) ومساندة المؤسسات على ارساء نظم للجودة صلبها بما يساعد على تسهيل نفاذ المنتوجات الوطنية للأسواق الخارجية من ناحية والاستجابة لشروط حفظ صحة المواطن من ناحية أخرى.

الهدف 2: استحثاث نسق الاستثمار والإحاطة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة:

يتم استحثاث نسق الاستثمار والاحاطة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة من خلال مزيد تفعيل مختلف الاليات الموجودة والعمل على تطوير تدخلاتها (محاضن المؤسسات، مراكز الأعمال، الخ).

الهدف 3: دعم القدرة التنافسية للمؤسسات وتطوير المحتوى التكنولوجي

في إطار دعم القدرة التنافسية للمؤسسات وتطوير المحتوى التكنولوجي سيتم العمل على مواصلة تنفيذ برنامج تأهيل الصناعة وكافة البرامج الأخرى المكملة له مع اعطاء التجديد والتطوير التكنولوجي والرفع من الانتاجية مكانة محورية صلب مختلف هذه الاليات والبرامج.

✓ خارطة البرنامج :

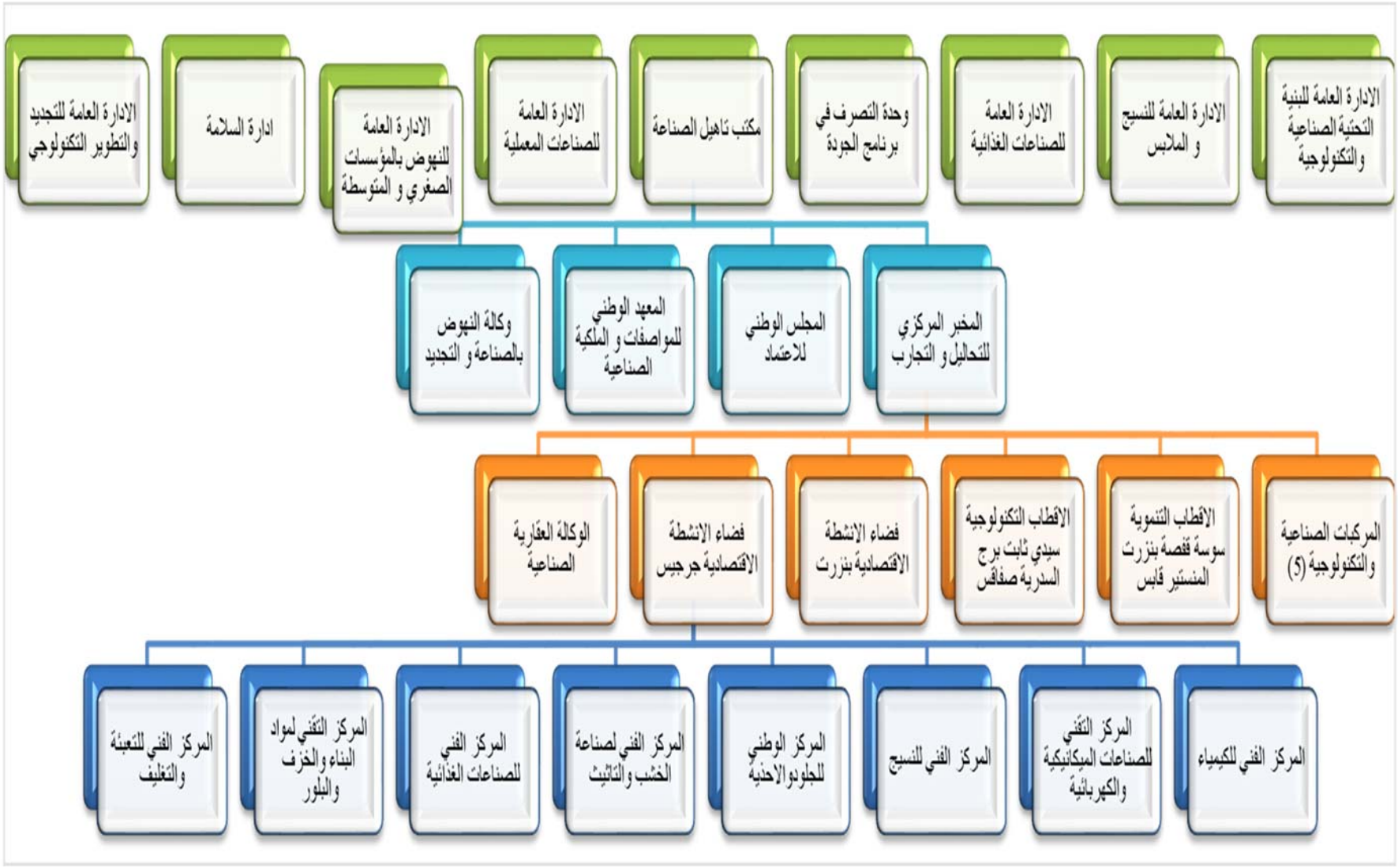
الادارة العامة للتجديد والتطوير التكنولوجي
ادارة السلامة
الادارة العامة للنهوض بالمؤسسات الصغري و المتوسطة
الادارة العامة للصناعات المعملية
مكتب تاهيل الصناعة
وحدة التصرف في برنامج الجودة
الادارة العامة للصناعات الغذائية
الادارة العامة للنسيج و الملابس
الادارة العامة للبنية التحتية الصناعية والتكنولوجية
وكالة النهوض بالصناعة و التجديد
المعهد الوطني للمواصفات و الملكية الصناعية
المجلس الوطني للاعتماد
المخبر المركزي للتحاليل و التجارب
الوكالة العقارية الصناعية
فضاء الانشطة الاقتصادية جرجيس
فضاء الانشطة الاقتصادية بنزرت
الاقطاب التكنولوجية سيدي ثابت برج السدرية صفاقس
الاقطاب التنموية سوسة قفصة بنزرت المنستير قابس
المركبات الصناعية والتكنولوجية (5)
المركز الفني للتعبئة والتغليف
المركز التقني لمواد البناء والخزف والبلور
المركز الفني للصناعات الغذائية
المركز الفني لصناعة الخشب والاثيث
المركز الوطني للجلود والاحذية
المركز الفني للنسيج
المركز التقني للصناعات الميكانيكية والكهربائية
المركز الفني للكيمياء

- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج

حوصلة الأهداف والمؤشرّات

الهدف 1: **دعم البنية التحتية الصناعية والتكنولوجية**	**المؤشر 1.1**	مساحة المناطق الصناعية المهيأة
	المؤشر 2.1	مساحة المناطق الصناعية المهيأة لعشرة ألاف ساكن (على المستوى الوطني)
	المؤشر 3.1	الاستغلال العام للمناطق الصناعية) المقاسم في طور الإنتاج البناءات المغلقةوالبناءات في طور النهاية)
	المؤشر 4.1	عدد المخابر المعتمدة
الهدف 2: **استحثاث نسق الاستثمار والإحاطة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة**	**المؤشر 1.2**	عدد المشاريع المصادق عليها بمناطق التنمية الجهوية
	المؤشر 2.2	نسبة الملفات المتحصلة على مقرر اسناد امتيازات في آجال 60 يوم
	المؤشر 3.2	عدد المؤسسات ذات محتوى تكنولوجي عالي أو مجددة والمحدثة من طرف محاضن المؤسسات
الهدف 3: **القدرة التنافسية للمؤسسة ودفع التجديد والتطوير التكنولوجي.**	**المؤشر 1.3**	تطور الصادرات الصناعية ذات المحتوى التكنولوجي الرفيع
	المؤشر 2.3	حجم الاستثمارات التكنولوجية المصادق عليها في إطار برنامج تأهيل الصناعة
	المؤشر 3.3	عدد مشاريع البحوث التنموية المصادق عليها في إطار PNRI

ملاحظة : تم اعتماد نفس المؤشرات التي تم ادراجها ضمن المشروع السنوي للأداء لسنة 2017 ما عدى مؤشر "مساحة المناطق الصناعية المهيئة" ضمن الهدف الأول من برنامج الصناعة وذلك نظرا الى أن المساحة تعطي أكثر دلالة لهذا المؤشر.

2- تقديم عام للإنجازات الاستراتيجية الخاصة ببرنامج الصناعة:

الأهداف	المؤشرات	الانجازات والأنشطة	أهم الإصلاحات والأهداف الاستراتيجية المنجزة سنة 2017
الهدف 101: دعم البنية التحتية الصناعية والتكنولوجية	1.1.0.1 مساحة المناطق الصناعية المهيأة	تهيئة 385 هكتار من المناطق الصناعية منها 200 هكتار تابعة لمناطق التنمية الجهوية.	✓ تم إصدار القانون عدد 48 لسنة 2018 والمتعلق بتنقيح القانون عدد 47 لسنة 2013 المتعلق بسن أحكام استثنائية تتعلق بإجراءات تغييرصلوحيةالأراضيالفلاحية ووصفالأراضيالتابعةلملكالدولةللغابات والذي يهدف إلى التقليص في آجال مرحلة الدراسات السابقة لتهيئة المناطق الصناعية ✓ تم حل بعض الإشكالات العالقة منذ سنوات والتي أدت إلى عرقلة بعض المشاريع على مستوى الجهات على غرار مشروع المنطقة الصناعية بمحطة المحاميد (الكاف) من خلال حل الإشكال الحاصل بين شركة إسمنت أم الكليل وشركة التصرف في القطب الصناعي والتكنولوجي بالكاف و عرض ملفات على اللجنة العليا للاستثمار قصد مراجعة كلفة الربط بالشبكات الخارجية للمناطق الصناعية بتالة وسبيطلة بالقصرين ومحطة المحاميد بالكاف والحامة بقابس وربط القطب التكنولوجي بسيدي ثابت بالغاز الطبيعي بما يسهل دخول هذه المناطق حيز الاستغلال وإعادة برمجة المناطق الصناعية الموكلة للقطب التكنولوجي بسيدي ثابت وإيجاد حلول لتنفيذها. ✓ تقدم الوكالة العقارية الصناعية في إنجاز الدراسات الفنية المتعلقة بالعديد من المناطق الصناعية المبرمجة في إطار مخطط التنمية للفترة 2016-2020 والتي تغطي مساحة جملية تفوق 500 هك
	2.1.0.1 : مساحة المناطق الصناعية المهيأة لعشرة ألاف ساكن) على المستوى الوطني) .	الترفيع في المساحة المهيأة للوصول إلى معدل 3.0هكتار لكل عشرة ألاف ساكن في مناطق التنمية الجهوية.	
	المؤشر عدد 3.1.0.1: الاستغلال العام للمناطق الصناعية) المقاسم في طور الإنتاج، البناءاتالمغلقة والبناءات في طور النهاية).	تكثيف عمليات مراقبة ومتابعة استغلال المناطق الصناعية.	

	المؤشر 4.10.1: عدد المخابر المعتمدة	تعزيز تجهيزات المخابر بالمراكز بالإضافة إلى اعتماد 7 مخابر جديدة.	✓ تم تسجيل تقدم ملحوظ في نسق إنجاز مشاريع مراكز الموارد التكنولوجية المنجزة عن طريق المراكز الفنية القطاعية. ✓ تواصل إعداد اتفاقية الاعتراف المتبادل في مجال تقييم المطابقة مع الاتحاد الأوروبي وإعداد مشروع دعم في نفس المجال ممول من الاتحاد الأوروبي.
الهدف 201: استحثاث نسق الاستثمار والإحاطة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة	المؤشر 1201: عدد المشاريع المصادق عليها بمناطق التنمية الجهوية	العمل على تبسيط وتقليص الاجراءات والآجال الضرورية للحصول على التراخيص الإدارية اللازمة لعملية الاستثمار وإحداث منظومة إعلامية لإيداع مطالب الحصول على الامتيازات المالية.	✓ إنهاء دراسة حول إشكاليات إحداث وديمومة المؤسسات في تونس أشرفت عليها وكالة النهوض بالصناعة والتجديد ✓ تواصل إنجاز مشروع مواكبة أصحاب المشاريع في مرحلة ما بعد الإحداث (Accompagnement en Post Création) بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الفني في مناطق التنمية الجهوية حيث انتفع بالمشروع أكثر من 300 صاحب مشروع منها 90 مشروع دخلت حيز الإنجاز ومكنت من إحداث أكثر من 800 موطن شغل. ✓ تواصل إنجاز مشروع يهدف إلى تحسين خدمات أربعة أقطاب تنموية وانطلاق مشروع في إطار التعاون التونسي الإيطالي يهدف لتحسين خدمات الإحاطة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة وباعثي المشاريع.
	المؤشر 2201: نسبة الملفات المتحصلة على مقرر اسناد امتيازات في آجال 60 يوم		
	ال مؤشر3201: المؤسسات ذات محتوى تكنولوجي عالي أو مجددة والمحدثة من طرف محاضن المؤسسات	تأمين ايواء المؤسسات التي تستجيبللشروط وتمكينها من سبل الاندماج في محيطها الصناعي والترويج لمنتوجاتها.	
الهدف 301: دعم القدرة التنافسية للمؤسسات وتطوير المحتوى التكنولوجي.	المؤشر **1.3.0.1**: تطور الصادرات الصناعية ذات المحتوى التكنولوجي الرفيع	حث المؤسسات الصناعية على المشاركة في مشاريع البحث والتجديد خاصة من خلال البرنامج الوطني للبحث والتجديد ومنحة البحوث التنموية ومزيد استقطاب المشاريع ذات المحتوى التكنولوجي الرفيع. مع العلم أن هذا المؤشر لا يرتبط بصفة حصرية ومباشرة بهاتين الآليتين	✓ مواصلة تنفيذ مشروع ممول بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الفني لتطوير سلاسل القيم ✓ تم إعطاء إشارة انطلاق**مراجعة تدخلات برنامج التأهيل** بما يتماشى مع التوجهات العالمية والوطنية الجديدة في مجال تنمية القدرة التنافسية الصناعية. ✓ تم إعداد مشروع أمر لمراجعة تدخلات البرنامج الوطني للبحث والتجديد. ✓ تم إعداد مشروع أمر يتعلق بالنهوض بشبكات
	المؤشر 2.3.0.1: حجم الاستثمارات التكنولوجية المصادق عليها في إطار برنامج تأهيل الصناعة	مواصلة إثراء برنامج التأهيل الصناعي والبرامج المتفرعة عنه عبر استهداف انخراط 111 مؤسسة سنويا في قطاع الصّناعة والخدمات مع إيلاء عناية خاصة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة لبلوغ 7000 انخراط ببرنامج التأهيل الصناعي في نهاية المخطط مع مواصلة حث المؤسسات على الرفع من نسبة الاستثمارات	

		اللامادية ببرنامج تأهيلها والبرامج والآليات المصاحبة على غرار الية الاستثمارات التكنولوجية ذات الأولوية لبلوغ 8400 ملف مصادق عليه في أفق 2017 مقابل 8111 في نهاية 2015	الشراكة (Clusters). ✓ التقدم في إنجاز مشروع يهدف إلى إعداد استراتيجية وطنية للصناعة والتجديد في أفق 2035
	المؤشر 3.3.0.1: عدد مشاريع البحوث التنموية المصادق عليها في إطار PNRI	مواصلة حث المؤسسات الصناعية على المشاركة في البرنامج الوطني للبحث والتجديد	

3- نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية برنامجالصناعة لسنة 2017 :

1.3- تقديم لتنفيذ ميزانية برنامج الصناعةلسنة 2017:

جدول عدد1: تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2017مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

الوحدة :1000 دينار

(فقات التصرف (العنوان الاول	تقديرات2017 (ق, م الأصلي)	تقديرات 2017 (ق, م تكميلي) (1)	إنجازات 2017 (2)	الإنجازاتمقارنة بالتقديرات	
				المبلغ (2)-(1)	نسبة الإنجاز (1)/(2)
نفقات التصرّف	**13 740**	**13 753**	**13 546**	**207**	**98,49%**
التأجير العمومي	**12 662**	**12 676**	**12 670**	**6**	**99,95%**
الوزارة	3 471	3 485	3 479	6	99,83%
منح تأجير المؤسسات (APII CNA)	9 191	9 191	9 191	0	100,00%
نفقات وسائل المصالح	**568**	**568**	**454**	**114**	**79,93%**
منح التسيير (APIICNA)	568	568	454	114	79,93%
التدخّل العمومي	**510**	**509**	**422**	**87**	**82,91%**
مساهمة في المنظمات الدوليّة	358	377	377	0	100,00%
جوائز ومكافآت (برامج الجودة)	152	132	45	87	34,09%
نفقات التنمية (العنوان الثاني)	**الاعتمادات بقانون المالية 2017**	**الاعتمادات الموزعة**	**الاعتمادات المأمور بصرفها**	**الفارق**	**النسبة**
نفقات التنمية	**74 471**	**66 903**	**66 485**	**418**	**99,38%**
الاستثمارات المباشرة	**14 155**	**14 156**	**13 738**	**418**	**97,05%**
تهيئة الأقطاب التكنولوجيّة والتنمويّة	8 412	6 293	6 252	41	99,35%
بناء مراكز الموارد التكنولوجية (بنزرت سوسة المنستير)	4 043	6 199	6 199	0	100,00%

البرنامج الوطني للبحث والتجديد PNRI	1 000	964	964	0	100,00%
برنامج البحوث التنموية PIRD	700	700	323	377	46,14%
التمويل العمومي	**60 316**	**52 747**	**52 747**	**7 569**	**100,00%**
النهوض بالصناعة APII	2 095	1 828	1 828	0	100,00%
المخبر المركزي للتحاليل والتجارب LCAE	3 900	1 919	1 919	0	100,00%
صندوق التطوير واللامركزية الصناعية FOPRODI	49 000	49 000	49 000	0	100,00%
الوكالة العقارية الصناعية AFI	500			0	
المجلس الوطني للاعتمادCNA	75			0	
برنامج تطوير البنية التحتية الصناعية بالمناطق الداخلية	4 746			0	
صناديق الخزينة (العنوان الثالث)	**الاعتمادات بقانون المالية 2017**	**الاعتمادات الموزعة**	**الاعتمادات المأمور بصرفها**	**الفارق**	**النسبة**
صناديق الخزينة	**77 000**	**82 850**	**67 348**	**15 502**	**81,29%**
صندوق تنمية القدرة التنافسيّة في قطاعات الصناعة والخدمات والصناعات التقليديّة (FODEC)	74 000	78 877	**65 861**	**13 016**	**83,50%**
صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلّب	3 000	3 973	**1 487**	**2 486**	**37,43%**
المجموع	**165 211**	**163 506**	**147 379**	**16 127**	**90,14%**

*** تمّ اعتبار قيمة الاعتماداتالموزعة خلال سنة 2017 مساوية لقيمة الاعتمادات المرصودة في قانون المالية التكميلي 2017.**

*** كما اعتبرت الاعتماداتالمأمور بصرفها خلال سنة 2017 كإنجازات لسنة 2017.**

رسم بياني عدد 4 : مقارنة بين تقديرات وإنجازات ميزانية برنامج الصناعة لسنة 2017
التوزيع حسب طبيعة النفقة (إع الدفع)

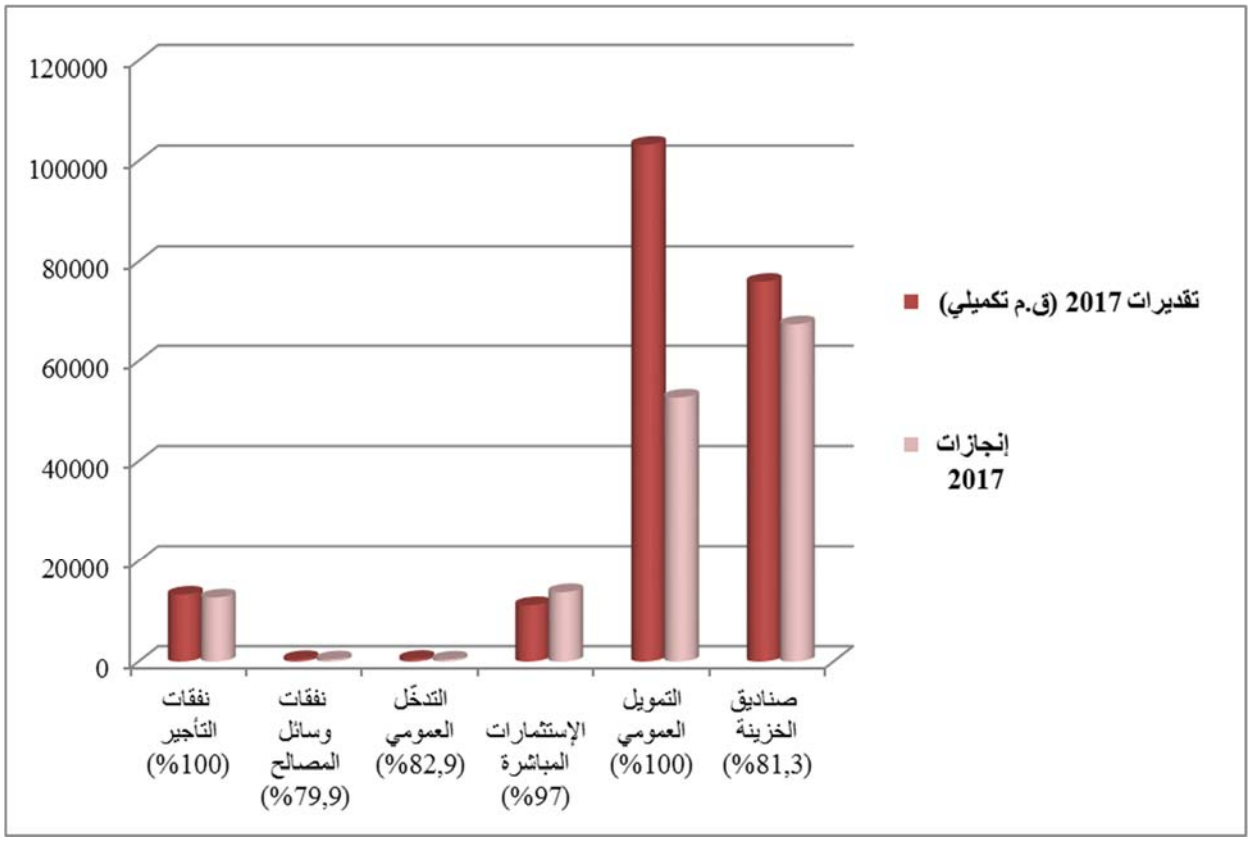

2.3-تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها:

الهدف.1: تحديث البنية التحتية الصناعية والتكنولوجية

خلال سنة 2017 يشملهذا الهدف انجاز مناطق صناعية جديدة مع العمل على استغلال المناطق الصناعية المهيأة وإعطاء الأولوية في هذا المجال لمناطق التنمية الجهوية بهدف توفير الظروف المثلى للاستثمار الخاص وتوفير فرص شغل جديدة بهذه المناطق وإعادة تأهيل المناطق الصناعية.

المؤشر 1. 1.مساحة المناطق الصناعية المهيأة

المؤشر 2.1. نسبة مساحة المناطق الصناعية المهيأة لعشرة آلاف ساكن) على المستوى الوطني)

المؤشر 1. 3. نسبة الاستغلال العام للمناطق الصناعية) المقاسم في طور الإنتاج،البناءات المغلقةوالبناءات في طور النهاية)

الهدف 1: تحديث البنية التحتية الصناعية والتكنولوجية	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2016	تقديرات 2017 (1)	إنجازات 2017 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2017% (1) /(2)
	المؤشر1.1: مساحة المناطق الصناعية المهيأة	هك	385	35	9	385	50	13
	المؤشر 2.1: مساحة المناطق الصناعية المهيأة لعشرة ألاف ساكن	هك/10آلاف ساكن	4.6	3.18	69.13	4.8	4.54	94
	المؤشر 1. 3. الاستغلال العام للمناطق الصناعية	%	67	60	90	69	59	85.5
	المؤشر 1. 4. عدد المخابر المعتمدة	عدد	13	16	123	22	23	104

تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بتقديرات سنة 2017:

سجلت سنة 2017 نسب انجاز ضعيفة بالنسبة للمناطق الصناعية ويعود ذلك خاصة إلى :

- العوامل الداخلية:

ترجع نسبة الإنجاز الضعيفة والمقدرة بـ 13 % فيما يخص مساحة المناطق الصناعية المهيئة إلى عدة أسباب من بينها بعض الإشكالات التعاقدية مع شركات الأشغال التي أدت إلى تعطيل مشاريع تهيئة بعض المناطق الصناعية.

- العوامل الخارجية:

- ✓ تبين أنّ الفرضيات التي تمّ بلورتها في إطار مخطط التنمية للفترة 2016-2020 كانت جدّ طموحة (تهيئة حوالي 400 هك سنويا) باعتبارها تفوق الإمكانيات العادية للوكالة العقارية الصناعية المقدرة بـ 100 هك سنويا.

- ✓ مقابل ارتفاع الأهداف الكمية، تمت مراجعة الإطار التشريعي المتعلق بالاستثمار الذي استثنى نشاط البعث العقاري، بما فيه تهيئة المناطق الصناعية، من الامتيازات الممنوحة في إطار القانون الجديد للاستثمار، مما أدى إلى تغيير الفرضيات التي تم على أساسها وضع الأهداف الكمية لمشروع القدرة على الآداء.
- ✓ كثرة المتدخلين ضمن منظومة احداث وتهيئة المناطق الصناعية وطول الإجراءات الإدارية المتعلقة بالمراحل التحضيرية لأشغال التهيئة.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن الوكالة العقارية الصناعية بصدد مواصلة دراسات بكل من المناطق الصناعية الشابة (35 هك) ورأس المرج (50 هك) وكندار 2 (50 هك) والمغيرة 4 (50 هك) والوسلاتية (15 هك) وسليانة (15 هك)3 وجلمة (15 هك) والارتياح 2 (20 هك) وأم العظام (50 هك) والكاف (توسعة-10 هك) والمسلان (ولاية المهدية-50 هك) والروماني وإستفطيمي (ولاية قبلي-50 هك) والمغيرة 5 (20 هك) والسبيخة 2 (50 هك) والسرس (55 هك).

<u>رسم بياني عدد 5:</u> مقارنة بين تقديرات وانجازات قيس الاداء الخاصة بهدف تحديث البنية التحتية الصناعية والتكنولوجية لسنة 2017

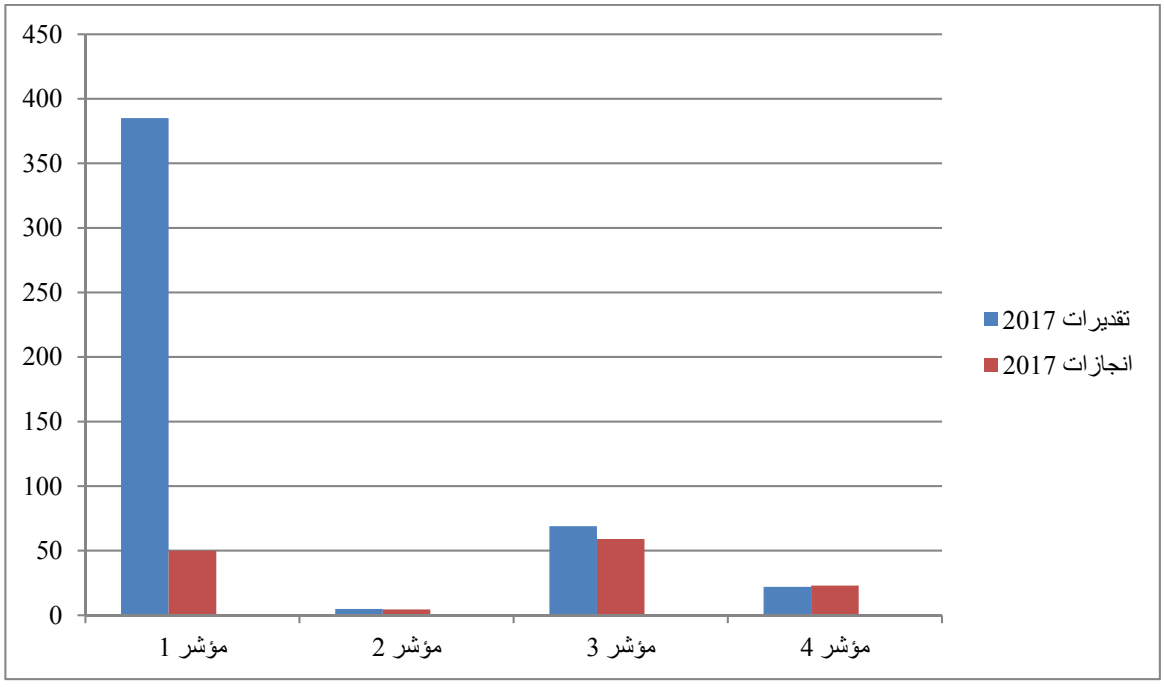

الهدف 2: استحثاث نسق الاستثمار والإحاطة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة:

سيتم العمل على تحقيق هذا الهدف عبر مزيد تفعيل مختلف الاليات الموجودة والعمل على تطوير تدخلاتها (محاضن المؤسسات، مراكز الأعمال، الخ)

المؤشر1.2: عدد المشاريع المصادق عليها بمناطق التنمية الجهوية

المؤشر2.2: نسبة الملفات المتحصلة على مقرر اسناد امتيازات في آجال 60 يوم

المؤشر3.2: عدد المؤسسات ذات محتوى تكنولوجي عالي أومجددة والمحدثة من طرف محاضن المؤسسات

	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2016	تقديرات 2017 (1)	إنجازات 2017 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات %2017 (1) /(2)
استحثاث نسق الاستثمار والإحاطة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة	المؤشر 1.2: عدد المشاريع المصادق عليها بمناطق التنمية الجهوية	عدد	265	124	46.7	279	86	30.8
	المؤشر 2.2: نسبة الملفات المتحصلة على مقرر اسناد امتيازات في آجال 60 يوم	نسبة	65	60	92	70	55	78.7
	المؤشر 3.2: عدد المؤسسات ذات محتوى تكنولوجي عاليأومجددة والمحدثة من طرف محاضن المؤسسات	عدد	72	30	%41.6	80	58	72,5%

تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بتقديرات سنة 2017:

تقدر نسبة المؤسسات المجددة وذات المحتوى التكنولوجي العالي بـ 80 % من مجموع المؤسسات المنتصبة بمحاضن المؤسسات، وعلى اعتبار وأن توقعات عدد المؤسسات المحدثة بمحاضن المؤسسات خلال سنة 2017 قدر بـ 80 مؤسسة من بينها احداث 64 مؤسسة مجددة أو ذات محتوى تكنولوجي عالي. وبالنظر لعدد المؤسسات المحدثة بالمحاضن البالغ 73 سنة 2017 فإن نسبة المؤسسات المجددة (58)تعد مطابقة للمعدل المتعارف عليه في هذا المجال.

رسم بياني عدد 6: مقارنة بين تقديرات وانجازات قيس الاداء الخاصة بهدف استحداث نسق الاستثمار والإحاطة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة لسنة 2017

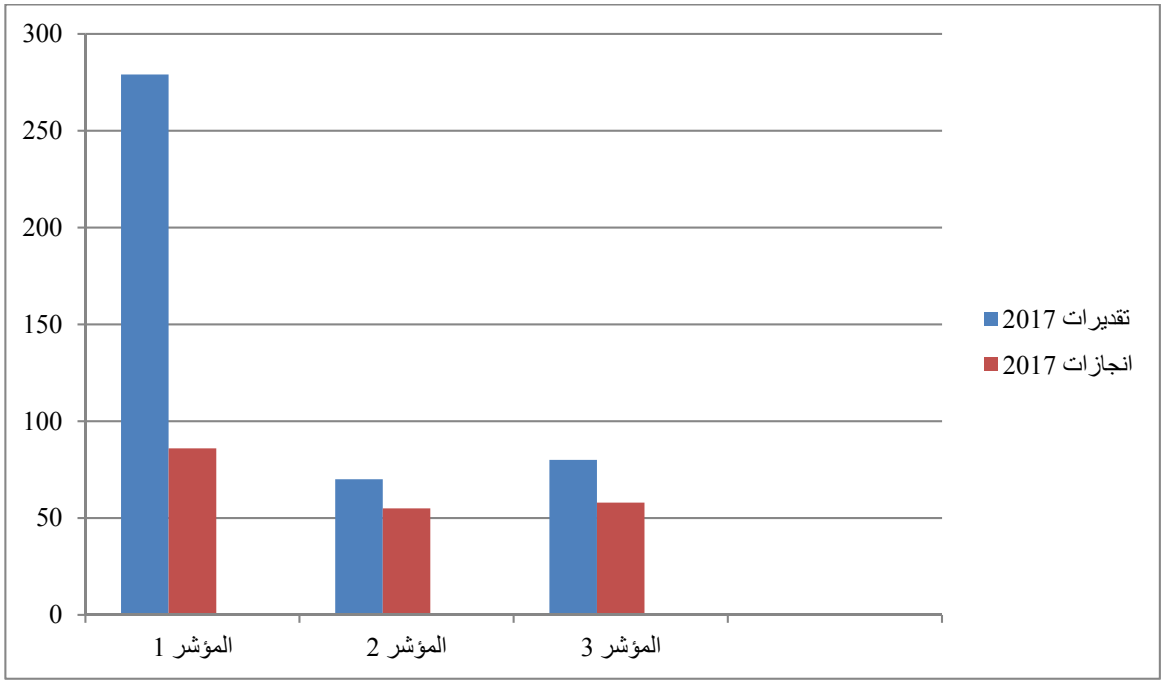

الهدف 3. دعم القدرة التنافسية للمؤسسات وتطوير المحتوى التكنولوجي.

وسيتم ذلكمن خلال مواصلة تنفيذ برنامج تأهيل الصناعة وكافة البرامج الأخرى المكملة له مع اعطاء التجديد والتطوير التكنولوجي والرفع من الانتاجية مكانة محورية صلب مختلف هذه الاليات والبرامج.

المؤشر 1.3: تطور الصادرات الصناعية ذات المحتوى التكنولوجي الرفيع

المؤشر 2.3: حجم الاستثمارات التكنولوجية المصادق عليها في إطار برنامج تأهيل الصناعة

المؤشر 3.3: عدد المشاريع المنتفعةبالبرنامج الوطني للبحث PNRI

الهدف 3. دعم القدرة التنافسية للمؤسسات وتطوير المحتوى التكنولوجي.	مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	إنجازات 2016	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2016	تقديرات 2017 (1)	إنجازات 2017 (2)	نسبة الإنجازات مقارنة بالتقديرات 2017
	المؤشر 1.3: تطور الصادرات الصناعية ذات المحتوى التكنولوجي الرفيع	نسبة	14	12.8	91.4%	14.5	-	-
	المؤشر 2.3: حجم الاستثمارات التكنولوجية المصادق عليها في إطار برنامج تأهيل الصناعة	م.د	48	45	93%	*53	39	%.74
	المؤشر 3.3: عدد مشاريع البحوث التنموية المصادق عليها في إطار PNRI	عدد	10	7	%70	13	7	%53.8

*يعود هذا التطور إلى احتساب المتخلداتالمتبقية بذمة مكتب التأهيلبعنوان السنوات الفارطة و جملة المنح المتوقع صرفها خلال سنة 2017.

تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها مقارنة بتقديرات سنة 2017:

المؤشر 1.3:تطور الصادرات الصناعية ذات المحتوى التكنولوجي الرفيع

لم يتسن احتساب هذا المؤشر نظرا لعدم السماح للإدارة العامة للتجديد والتطوير التكنولوجيبالنفاذ إلى قاعدة البيانات اللازمةلذلك من قبل وزارة التجارة.

المؤشر 2.3: حجم الاستثمارات التكنولوجية المصادق عليها في إطار برنامج تأهيل الصناعة

يعود النقص الحاصل في حجم الاستثمارات التكنولوجية المصادق عليها في إطار برنامج تأهيل الصناعة بين سنتي 2016 و2017 إلى نقص عدد الملفات المودعة بالمكتب والمصادق عليها هذا إضافة إلى الظرف الاقتصادي.

المؤشر 3.3: عدد مشاريع البحوث التنموية المصادق عليها في إطار PNRI

تم تسجيل نسبة انجاز دون المأمول تقدر بـ 53.8%بالنسبة لعدد مشاريع البحث والتجديد المصادق عليها في إطار PNRIويعود ذلك إلى جملة من الأسباب من أهمها:

- ✓ استنفاذ الميزانية المخصصة للبرنامج التي تم استغلالها بنسبة 100% منذ أوت 2017 وقد تم تلقي 3 ملفات إضافية لم يتم عرضها على اللجنة الاستشارية الخاصة بالبرنامج خلال سنة 2017 لهذه الأسباب،
- ✓ نسبة إقبال المؤسسات الاقتصادية على المشاركة في هذا البرنامج لم يكن بالكيفية المأمولة ويعود ذلك بالأساس إلى كونها لا تنتفع بالمنحة بصفة مباشرة من التمويلات المسندة بل تنتفع بالنتائج التي تم تحقيقها من خلال المشاريع،
- ✓ تقتصر الهياكل المساندة للمشروع على المراكز الفنية فقط والتي لا يمكنها ان تسير عددا كبيرا من المشاريع المتواصلة وذلك لمحدودية الموارد البشرية المخصصة للبحث والتجديد.

<u>رسم بياني عدد 7:</u> مقارنة بين تقديرات وانجازات قيس الاداء الخاصة بهدفدعم القدرة التنافسية للمؤسسات وتطوير المحتوى التكنولوجي لسنة 2017

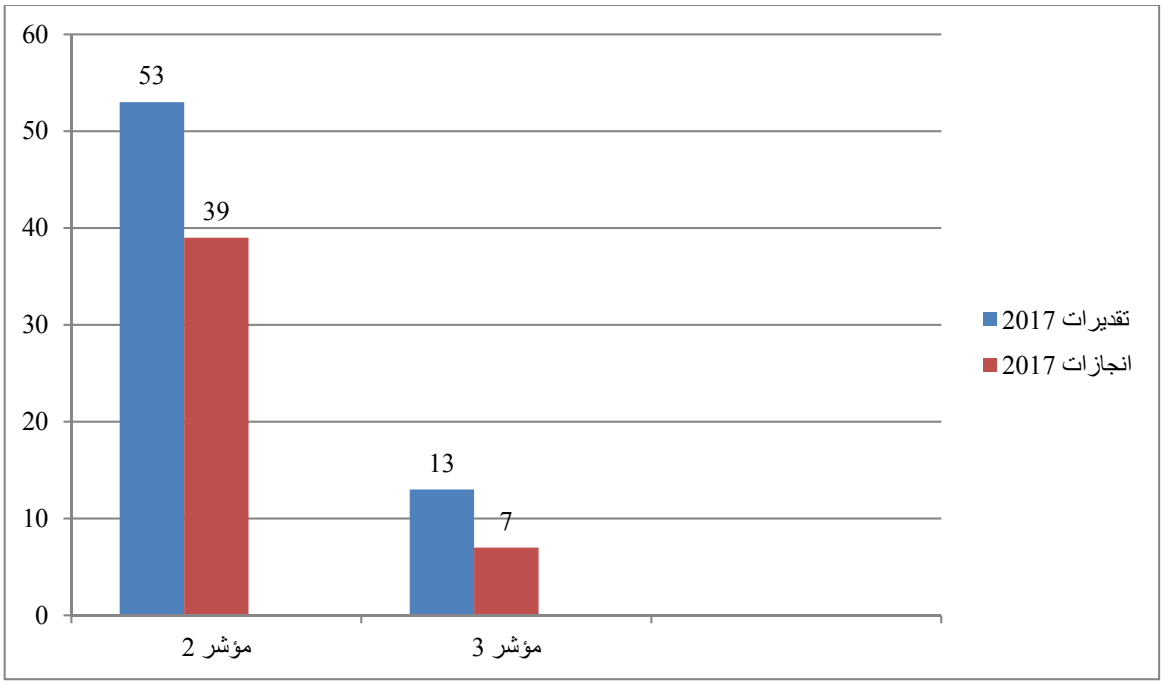

4- التوجهات المستقبلية لتحسين الاداء:

- أهمّ الإشكاليات والنقائص المتعلقة بتنفيذ البرنامج

برزت خلال سنة 2017 عدة إشكاليات ونقائص حالت دون تحقيق الأهداف الاستراتيجية المرسومة خاصة بالنسبة للهدف عدد 1 المتعلق بتحديث البنية التحتية الصناعية والتكنولوجيةوالهدف عدد 3 المتعلقبدعم القدرة التنافسية للمؤسسات وتطوير المحتوى التكنولوجي.

فيما يخص الهدف الأول المتمثل في تحديث البنية التحتية الصناعية والتكنولوجية، تتفرع الإشكاليات الى عوامل داخلية وأخرى خارجية تتمثل أساس في:

- العوامل الداخلية:

ترجع نسبة الإنجاز الضعيفة والمقدرة بـ 13 % فيما يخص مساحة المناطق الصناعية المهيئة إلى عدة أسباب من بينها بعض الإشكالات التعاقدية مع شركات الأشغال التي أدت إلى تعطيل مشاريع تهيئة بعض المناطق الصناعية.

- العوامل الخارجية:

- ✓ تبين أنّ الفرضيات التي تمّ بلورتها في إطار مخطط التنمية للفترة 2016-2020 كانت جدّ طموحة (تهيئة حوالي 400 هك سنويا) باعتبارها تفوق الإمكانيات العادية للوكالة العقارية الصناعية المقدرة بـ 100 هك سنويا.

- ✓ مقابل ارتفاع الأهداف الكمية، تمت مراجعة الإطار التشريعي المتعلق بالاستثمار الذي استثنى نشاط البعث العقاري، بما فيه تهيئة المناطق الصناعية، من الامتيازات الممنوحة في إطار القانون الجديد للاستثمار، مما أدى إلى تغيير الفرضيات التي تم على أساسها وضع الأهداف الكمية لمشروع القدرة على الآداء.
- ✓ كثرة المتدخلين ضمن منظومة احداث وتهيئة المناطق الصناعية وطول الإجراءات الإدارية المتعلقة بالمراحل التحضيرية لأشغال التهيئة.

أما فيما يتعلق بالإشكاليات الخاصة بالهدف الثالث والمتمثل في دعم القدرة التنافسية للمؤسسات وتطوير المحتوى التكنولوجي:

بالنسبة للنقص الحاصل في حجم الاستثمارات التكنولوجية المصادق عليها في إطار برنامج تأهيل الصناعة بين سنتي 2016 و2017 فيعودذلك إلى النقص في عدد الملفات المودعة بالمكتب والمصادق عليها هذا إضافة إلى الظرف الاقتصادي.

وفيما يخصانجاز مشاريع البحث والتجديد المصادق عليها في إطار PNRIتتلخص هذه الاشكاليات كما يلي:

- ✓ نسبة إقبال المؤسسات الاقتصادية على المشاركة في هذا البرنامج لم يكن بالكيفية المأمولة ويعود ذلك بالأساس إلى كونها لا تنتفع بالمنحة بصفة مباشرة من التمويلات المسندة بل تنتفع بالنتائج التي تم تحقيقها من خلال المشاريع،
- ✓ استنفاذ الميزانية المخصصة للبرنامج التي تم استغلاها بنسبة 100% منذ أوت 2017 وقد تم تلقي 3 ملفات إضافية لم يتم عرضها على اللجنة الاستشارية الخاصة بالبرنامج خلال سنة 2017 لهذه الأسباب،
- ✓ تقتصر الهياكل المساندة للمشروع على المراكز الفنية فقط والتي لا يمكنها ان تسير عددا كبيرا من المشاريع المتواصلة وذلك لمحدودية الموارد البشرية المخصصة للبحث والتجديد.

- التدابير والأنشطة والتدخلات المستقبلية لتدارك الإشكاليات والنقائص:

1.4الهدف.1: تحديث البنية التحتية الصناعية والتكنولوجية

سعيا إلى الترفيع في نسق تهيئة المناطق الصناعية، ستواصل الوزارة العمل على تبسيط الإطار التشريعي المتعلق بالمراحل التحضيرية السابقة لمرحلة التهيئة من جهة وعلى توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع المبرمجة في إطار مخطط

التنمية للفترة 2016-2020. وفي هذا الإطار:

- ✓ تم إصدار القانون عدد 48 لسنة 2018 والمتعلق بتنقيح القانون عدد 47 لسنة 2013 المتعلق بسن أحكام استثنائية تتعلق بإجراءات تغييرصلوحيةالأراضيالفلاحية ووصفالأراضيالتابعةلملكالدولةللغابات والذي يهدف إلى التقليص في آجال مرحلة الدراسات السابقة لتهيئة المناطق الصناعية،
- ✓ تم إعداد مشروع قرار محين للقرار المشترك لوزير الصناعة والطاقة والمناجم ووزير التجهيز والتهيئة الترابية والتنمية المستدامة المؤرخ في 5 ماي 2014 والذي يتعلق بضبط المدخرات العقارية الصناعية المخصصة لإنشاء المناطق الصناعية لفائدة الوكالة العقارية الصناعية والأقطاب والمركبات الصناعية والتكنولوجية،
- ✓ تتدخل الوزارة بصفة مباشرة لدعم توفير الموارد المالية
- ✓ تم إعداد ملف حول المناطق الصناعية وآخر حول الأقطاب التكنولوجية قصد عرضها على مجلسين وزاريين واتخاذ جملة من الإجراءات التي من شأنها تحسين آداء الهياكل المكلفة بتهيئة المناطق الصناعية (الوكالة العقارية الصناعية، الأقطاب التكنولوجية والتنموية، المركبات الصناعية والتكنولوجية) وتبسيط الإطار الإجرائي.

2.4 الهدف 2: استحثاث نسق الاستثمار والإحاطة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة:

في إطار برنامج عمل الوزارة للفترة 2018-2020 الهادف إلى تحسين تدخلات الوزارة ومواكبتها لتغير حاجيات النسيج الصناعي والذي يتضمن جملة من المشاريع المتعلقة بدعم القدرة التنافسيّة وتطوير النسيج الصناعي من ناحية ودعم التجديد والنقل التكنولوجي لدى المؤسسات الاقتصادية من ناحية أخرى تمت برمجة الأنشطة التالية:

- ✓ توفير إطار لوجستي موحد وملائم لتسهيل بعث المشاريع والإحاطة بالباعثين الشبان (المخاطب الوحيد بوكالة النهوض بالصناعة والتجديد)
- ✓ تدعيم البرنامج الوطني للإفراق
- ✓ بلورة وتنفيذ مشروع للإحاطة بالمشاريع المجددة وذات المحتوى التكنولوجي الرفيع
- ✓ تطوير الشبكة الوطنية للمحاضن
- ✓ مزيد النهوض بالمبادرة الخاصة

3.4 الهدف 3. دعم القدرة التنافسية للمؤسسات وتطوير المحتوى التكنولوجي.

في إطار برنامج عمل الوزارة للفترة 2018-2020 الهادف إلى تحسين تدخلات الوزارة ومواكبتها لتغير حاجيات النسيج الصناعي والذي يتضمن جملة من المشاريع المتعلقة بدعم القدرة التنافسيّة وتطوير النسيج الصناعي من ناحية ودعم التجديد والنقل التكنولوجي لدى المؤسسات الاقتصادية من ناحية أخرى تمت برمجةجملة من الأنشطة من شأنها أن ترفع في عدد المشاريع التشاركية لا سيما في مجال البحث والتجديد أهمها:

- ✓ مراجعة تدخلات برنامج التأهيل بما يتماشى مع التوجهات العالمية والوطنية الجديدة في مجال تنمية القدرة التنافسية الصناعية.
- ✓ إعداد مشروع أمر لمراجعة تدخلات البرنامج الوطني للبحث والتجديد.
- ✓ إعداد مشروع أمر يتعلق بالنهوض بشبكات الشراكة (Clusters).
- ✓ مراجعة منظومة الأقطاب التنموية والتكنولوجية،
- ✓ مراجعة منظومة المراكز الفنية القطاعية.

المحور الثالث: برنامج القيادة والمساندة

الرئيس الحالي للبرنامج:السيد عبد المنعم السعداوي

مدة توليه مهمة "رئيس البرنامج": ابتداءا من 14 ماي 2018

المكلف بالملف: مريم بن محمود

1. التقديـم العـام لبرنامجالقيادة والمساندة:

يمثّل برنامج القيادة والمساندة بحكم طبيعة مشمولات الهياكل الإداريّة المنتمية إليه وتغطيته الأفقيّة لحاجيات وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة الرّافد الأساسي لبقيّة البرامج. كما يندرج هذا البرنامج ضمن منظومة النهوض بالموارد البشريّة باعتبارها العنصر الرئيسي لتأهيل الإدارة وتطوير جودة خدماتها.

إنّ الأهداف التي تمّ ضبطها لهذا البرنامج تندرج في إطار التوجهات الوطنيّة لتأهيل الموارد البشريّة والمعرفيّة وتحسين جودة الخدمات الإداريّة وذلك عبر التركيز على المحاور التالية:

1- التوفيق بين طبيعة الحاجيات والجدوى الوظيفية عند الانتداب،
2- تنمية القدرات والمهارات المهنيّة،
3- ترشيد النفقات والتحكّم في استهلاك الوقود وصيانة السيارات الإداريّة،
4- دعم الثقافة المعلوماتيّة واستغلال التكنولوجيا الحديثة،
5- النهوض الكمي والنوعي بالعلاقة بين الإدارة والمتعاملين معها.

خارطة البرنامج

يشتمل هذا البرنامج على 5 أهداف ويغطي الهياكل الإداريّة التالية:

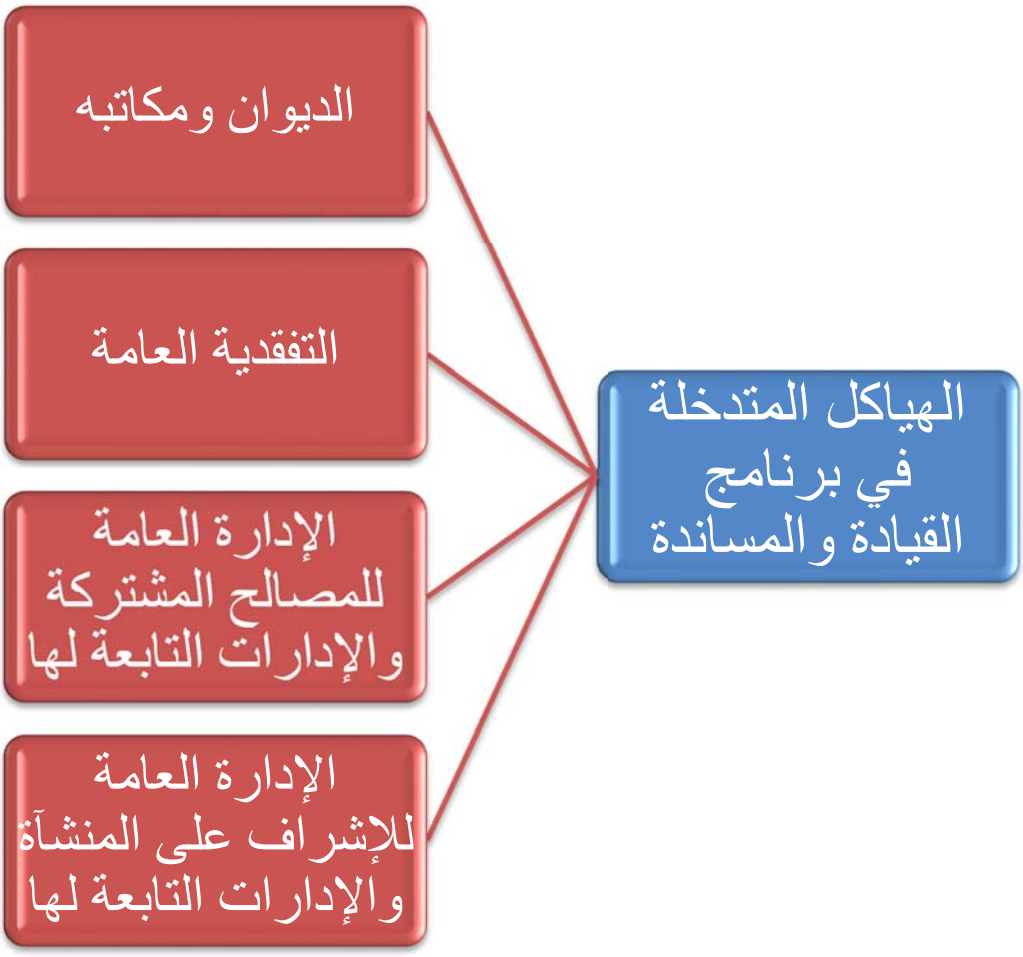
الديوان ومكاتبه
التفقدية العامة
الإدارة العامة للمصالح المشتركة والإدارات التابعة لها
الإدارة العامة للإشراف على المنشآة والإدارات التابعة لها
الهياكل المتدخلة في برنامج القيادة والمساندة

الهدف 104: **تطوير الموارد البشريّة**	المؤشر 1104	نسبة المنتفعين بالتكوين
الهدف 204: **تحسين التصرّف في الوسائل النقل**	المؤشر 1204	كلفة الصيانة وإصلاح أسطول السيارات
الهدف 304: **إدارة الكترونية في خدمة الصناعة**	المؤشر 1304	ضمان سلامة واستمرارية الخدمات
	المؤشر 2304	عدد الخدمات المسداة عن بعد
	المؤشر 3304	نسبة إقبال الصناعيين على الخدمات المسداة عن بعد
الهدف 404: **تفعيل إجراءات الإصلاح الإداري وتحسين علاقة المواطن بالإدارة**	المؤشر 1404	عدد الإدارات العامة المنخرطة في منظومة إيزو أو علامة أخرى
	المؤشر 2404	عدد مشاريع الإصلاح الإداري المنجزة
	المؤشر 3404	عدد الوثائق الموضوعة على ذمة المواطن

2-تقديم عام للإنجازات الاستراتيجية الخاصة ببرنامج القيادة والمساندة:

مشروعمبنىالوزارة:

- الانتهاءمنإعدادالدراساتالتمهيديّة APD
- الانتهاءمنإعدادكراساتالشروط DAO
- الإعلانعنطلب عروض الأسس العميقةوعرضهعلىاللجنةالعلياللصفقاتالعموميّة وحضي بالمصادقة
- مصادقةالبلديّة على رخصةالبناء

إلا أنه لم ينطلق الإنجاز الفعلي للمشروع لعدمتوفّرالاعتماداتالضرورية

استكمال تدعيم إجراءات السلامة لمبني الوزارة:

- تركيز أبواب حديدية
- تجهيز الوزارة بجهاز مراقبة الولوج (contrôle d'accès) إلى الفضاءات الفنية
- تجهيز المبنيين بكاميرات مراقبة في كل الفضاءات المشتركة في الداخل والخارج
- تجهيز المبنيين بكاشفات ضوئية(projecteurs)

- مراقبة فنية بالاشتراك مع مكتب مراقبة للمعدات (كهرباء-مصاعد-كاشفات الحرائق.)
- التنسيق مع مصالح الحماية المدنية لمراقبة إجراءات الحماية

التنظيموالمناهجوالإعلامية:

1- **الأسطول والشبكة**

- تركيز تقنية " Baie de disques " لتخزين المعلومات بصفة والتيمكنتمنالتقليصفيعددالموزعاتوتبسيطعملياتالبحث والتخزين.

2- **المنظومات الإعلامية**

- تركيز منظومة نفاذ لإدارة السلامة

3- **الواب والأنترنات:**

- تطوير فضاء البيانات المفتوحة Open dataومزيد اثراءه بالمعطيات

4- **الخدمات على الخطّ:**

- مزيد تطوير منظومتي http://dev.industrie.gov.tn/consultingوالسجّل الالكتروني الخاص بمختلف الإجراءات الإداريّة لوزارة الصناعة والمؤسسّات الراجعة لها بالنظر http://formalites.industrie.gov.tn

5- **السلامة المعلوماتية:**

- برمجة تدقيق في مجال السلامة المعلوماتية لسنة 2017 لإتمام ما تعذّر إنجازه في تدقيق 2013 لعدم توفّر الخبرات المهنية في هذا المجال.
- اقتناء 3 جدران نارية «Firewall Cyberom»للرفع من مستوى السلامة اثناء النفاذ الى المعلومة

تم إفراد قسم الصناعة عن وزارة الصناعة والطاقة والمناجم سابقا على مراجعة المشاريع المبرمجة في مجال الإعلامية وخاصة المعدات الإعلامية للموزعات التي تم برمجتها لمعاضدة قاعة الإعلامية بمبنى بانوروما والذي تم ضمه للوزارة المكلفة بالطاقة بالإضافة الى مشروع ثاني يتعلق برقمنة بعض

الإجراءات الإدارية التي وقع إعادة النظر فيها باعتبار التغيير الحاصل على مستوى إعادة توزيع الإدارات العامة

3-نتائج القدرة على الأداء وتنفيذ ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2017 :

1.3-تقديم لتنفيذ ميزانية برنامج القيادة والمساندة:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة2017 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: 1000 د

نفقات التصرف (العنوان الاول)	الإعتمادات بقانون المالية 2017	الاعتماداتالموزعة	الاعتماداتالمأمور بصرفها	الإنجازاتمقارنة بالتقديرات	
				الفارق	النسبة
نفقات التصرّف	**3 809**	**3 933**	**3 780**	**153**	**96,11%**
التأجير العمومي	**1 994**	**1 995**	**1 995**	**0**	**100,00%**
الوزارة	1 994	1 995	1 995	0	100,00%
نفقات وسائل المصالح	**1 592**	**1 729**	**1 667**	**62**	**96,41%**
وسائل المصالح	1 592	1 729	1 667	62	96,41%
التدخّل العمومي	**223**	**209**	**118**	**91**	**56,46%**
منح الوداديّة والجمعيّات	223	209	118	91	56,46%
نفقات التنمية (العنوان الثاني)	**الاعتمادات بقانون المالية 2017**	**الاعتمادات الموزعة**	**الاعتمادات المأمور بصرفها**	**الفارق**	**النسبة**
نفقات التنمية	**225**	**111**	**111**	**0**	**100,00%**
الاستثمارات المباشرة	**225**	**111**	**111**	**0**	**100,00%**
اقتناء وسائل النقل	105	102	102	0	100,00%
المخطط المديري للإعلامية	120	9	9	0	100,00%
المجموع	**4 034**	**4 044**	**3 891**	**153**	**96,22%**

*** تمّ اعتبار قيمة الاعتماداتالموزعة خلال سنة 2017 مساوية لقيمة الاعتمادات المرصودة في قانون المالية التكميلي 2017.**

*** كما اعتبرت الاعتماداتالمأمور بصرفها خلال سنة 2017 كإنجازات لسنة 2017.**

رسم بياني عدد 8: مقارنة بين تقديرات وانجازات ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2017 التوزيع حسب طبيعة النفقة

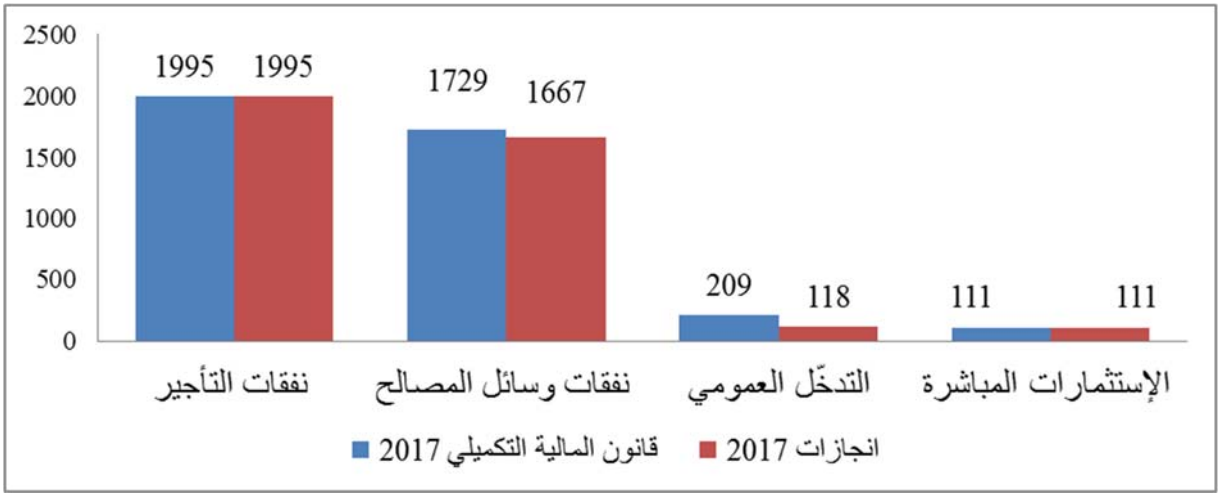

تعود نسبة الإنجاز الضعيفة بالنسبة للتدخل العمومي والمقدرة بـ 56.46% الى ادراج الاعتمادات الضرورية ضمن قانون المالية المقدرة بـ 209 ا.د على أساس المنحة المخصصة للوداديـة،غير أنه عند تنفيذ الميزانية لم يوافق السيد مراقب المصاريف الا على صرف الاعتمادات على أساس محتوى منشور السيد رئيس الحكومة عدد 4 المؤرخ في 19 جانفي 2016 أي على أساس 2.500 د لكل عون بالوزارة.

- تقديم لنتائج القدرة على الأداء وتحليلها:

الهدف 104: تطوير الموارد البشريّة

يضمّ هذا الهدف مؤشر قيس أداء يتمثل في نسبة الأعوان التي تم تكوينها خلال السنة حيث أنّ التركيز على تحسين نسب التكوين واثراء وتوسيع مجالات التكوين من شأنه أن ينمي المهارات ويطور القدرات المهنيّة للأعوان والإطارات، لذا تمّ اعتماد تمشي تصاعدي لتحسين نسب التكوين.

المؤشر1104: نسبة المنتفعين بالتكوين

تقديم المؤشر:

العمل على تحسين هذا المؤشر قصد الرفع من عدد المتكونين والتوفيق بين المكاسب المعرفيّة والتأهيل المهني لتنمية القدرات

قراءة نتائج المؤشر:

الهدف 104 تطوير الموارد البشريّة	مؤشرات قيس الاداء 1104	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	انجازات 2016	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات 2016	تقديرات 2017 (1)	انجازات 2017 (2)	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات (1)/(2)
	نسبة المنتفعين بالتكوين	%	45	69.67	155	47	6.5	13.83

تحليل نتائج المؤشر:

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 13.83 بالمائة بالنسبة لسنة 2017 ويعود ذلك الى جملة من الاسباب لعل اهمها:

- فصل وزارة الصناعة والطاقة ومن ثمّ ضمّ وزارتي الصناعة والتجارة في نفس السنة
- اضطرابات في حسن سير نسق القيام بالدورات التكوينية خلال سنة 2017 لنقص في الاعوان المكلفين بذلك
- تراجع الاعتمادات المرصودة للتكوين إلى النصف مقارنة بالسنة السابقة الشيء الذي لم يمكننا من إيجاد مكونين بالجودة المطلوبة.

رسم بياني عدد 9: مقارنة بين تقديرات وانجازات قيس الاداء الخاصة بهدف تطوير الموارد البشرية لسنة 2017

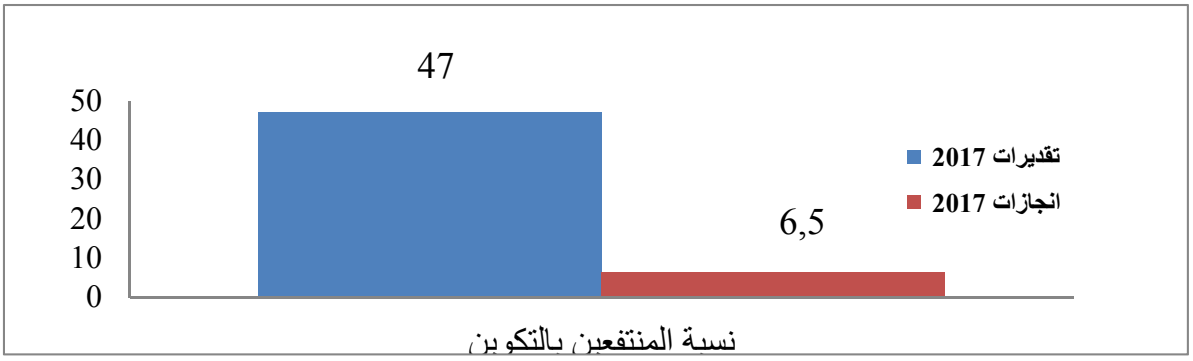

الهدف 204: تحسين التصرّف في وسائل النقل

الهدف 204: تحسين التصرّف في الوسائل النقل	المؤشر 1204	كلفة الصيانة وإصلاح أسطول السيارات

إنّ ترشيد النفقات العموميّة يستوجب مزيدا من اليقظة والبحث عن مصادر الاقتصاد والتحكّم في الاستهلاك دون المسّ بالحدّ الأدنى من مستوى الخدمات وفي هذا الاطار تمّ اعتماد نظام للإصلاح والصيانة المنتظمة والفعّالة لأسطول السيارات ما من شأنه أن يقلّص من المصاريف الجانبيّة والناتجة عن تفاقم تهالك المحرّكات وبالتالي ارتفاع تكلفة الإصلاحات الميكانيكيّة.

المؤشر2204: كلفة الصيانة وإصلاح السيارات الإداريّة

تقديم المؤشر:

تجديد الأسطول وترشيد نفقات الصيانة والإصلاح يساهم في الضغط على حجم الاعتمادات.

قراءة نتائج المؤشر:

الهدف 204 تحسين التصرّف في الوسائل النقل	مؤشرات قيس الاداء 2204	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	انجازات 2016	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات 2016	تقديرات 2017 (1)	انجازات 2017 (2)	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات (1)/(2)
	كلفة الصيانة وإصلاح أسطول السيارات	ألف دينار	70	103	%147	35	57	%163

يمكن تفسير الارتفاع الحاصل بـ 163%في نسبة الانجاز مقارنة بالتقديرات خلال سنة 2017 بـ:

- القيام بالصيانة في موعدها

رغم محدودية الاعتمادات المرسمة بالميزانية مقارنة بما تم تحديدهمن قبل وزارة المالية ورغم النفقات الكبيرة التي صرفت إستطاعت المصلحة أن تحافظ على مستوى معقول من النفقات وذلك بالاعتماد على قاعدة الاقتصار على إصلاح القطع المعطبة فعليا وذلك للحد من التكاليف الباهظة للإصلاح والقيام بالصيانة في آجالها.

تحليل نتائج المؤشر:

تقلّص نسبة التقديرات سنة 2017 مقارنة بسنة 2016بـ 50% بالنسبة لكلفة الصيانة وإصلاح السيارات ويعود ذلك للسبب التالي:

- في إطار قانون المالية لسنة 2017 وعلى إثر الفصل بين وزارة الصناعة ووزارة الطاقة والمناجم تم تخصيص لكل من الوزارتين نسبة 50% من الاعتمادات المرصودة لصيانة وإصلاح السيارات لتكون في حدود الـ 35 ألف دينار

أمّا بالنسبة لإنجازات سنة 2017 فهيمرتفعة بـ 62% مقارنة بتقديرات نفس السنة وهو مقبول نظرا لعدة اسباب:

- تمّ تخصيص 48 سيارة لأسطول وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة مقابل 25 سيارة لوزارة الطاقة والمناجم إثر محضر قسمة حرّر في الغرض وعليه فيمثّل نصيب وزارة الصناعة ثلثي الأسطول الأمر الذي استوجب طلب اعتمادات تكميلية لتأمين إصلاح وصيانة عدد من السيارات التابعة لأسطول الوزارة الذي يشهد تقدما واضحا في السن لانعدام القدرة على التجديد نظرا لعدم توفر الاعتمادات اللازمة بميزانية الدولة، هذا إلى جانب أن السيارة من نوع أودي A4 والسيارة من نوع مرسيدس الموضوعة على ذمة السيد الوزير قد تطلب إصلاحها مبالغ هامة بلغت حدود الـ 19 ألف دينار نظرا لغلاء قطع الغيار الخاصة بها، و القيام بعملية الإصلاح لدى الشركات الموردة لهذه العلامات من السيارات والتي تكون عادة تكاليف الإصلاح فيها مرتفعة.
- ارتفاع أسعار قطع الغيار بشكل ملحوظ يقارب أحيانا نسبة الـ 10%وذلك حسب معطيات المعهد الوطني للإحصاء، وتعود هذه الزيادة أساسا إلى ارتفاع سعر الدولار مقابل الدينار التونسي.
- زيادة أسطول السيارات الإدارية بـ 3 سيارات من GIZ و03 سيارات مرسمة بميزانية 2016.

رسم بياني عدد 10: مقارنة بين تقديرات وانجازات قيس الاداء الخاصة بهدف تحسين التصرف في وسائل النقل لسنة 2017

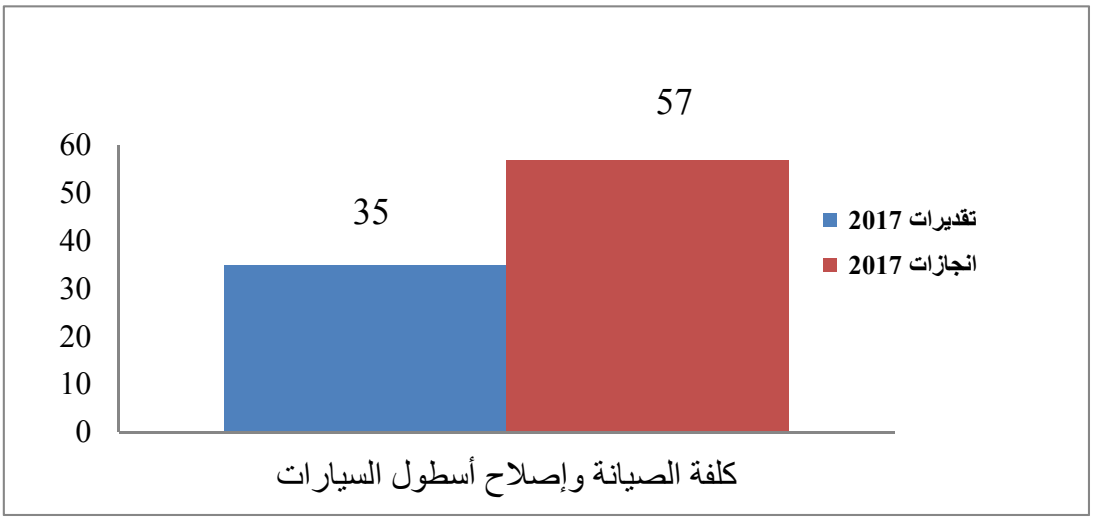

الهدف

304: إدارة الكترونية في خدمة الصناعة

تعتبرتكنولوجياالمعلوماتوالاتصالالأداةضروريّةلإصلاحوتحديثالقطاعالعامبهدفإرساءإدارةأكثرنجاعةوأكثرقربامنمختلفالمتعا ملينمعها،وهومايتحتّمتجسيمهمنخلالتنفيذماجاءبالاستراتيجيةالوطنيةلتطويرالإدارةالإلكترونيةعبردمجتكنولوجياالمعلو ماتوالاتصالاتفيالعملالإداريمنأجلتوفيرخدماتذاتقيمةمضافةلفائدةمختلففئاتالمتعاملينمعها.

ولبلوغهذاالهدف،ترتكزالجهودفيهذاالمجالعلىالمحاورالتالية:

-

ضمانسلامةواستمراريةالخدمات:وهومؤشّريهدفإلىتوفيرالأرضيةالاتصاليةالملائمةلتطويرالإدارةالإلكترونيةمعاعتمادخيار اتتكنولوجيةتؤمناستمراريةتوفيرالخدماتالإداريةوتضمنسلامةالمناخالمعلوماتي.

- عددالخدماتالمسداةعنبعد:

وهومؤشّريتّمتصنيفهكمؤشّرمنتوج،وذلكلتركيزجهودالإدارةحولمزيدتطويرالخدماتالمسداةعنبعد.

حيثتعتبرنسبةالخدماتالمسداةحاليّاضعيفةمقارنةبالعددالجمليللخدماتالموجّهةللصناعيينوالمستثمرين

- نسبةإقبالالصناعيينعلىالخدماتالمسداةعنبعد:

وهومؤشّرنتائجونجاعة،وذلكلتحديدنسبةانتفاعالصناعيّينوالمستثمرينمنالجهودالتيتبذلهاالإدارةوانعكاسهاعلىمناخالتش جيععلىالاستثماراقتصاديا.

الهدف 304: إدارة الكترونية في خدمة الصناعة	المؤشر 1304	ضمان سلامة واستمرارية الخدمات
	المؤشر 2304	عدد الخدمات المسداة عن بعد
	المؤشر 3304	نسبة استغلال الخدمات المسداة عن بعد

المؤشر 1304 ضمان سلامة واستمرارية الخدمات

- **تعريف المؤشر:** يتعلق هذا المؤشر بتقييم الأرضية الاتصالية لتطوير الإدارة الإلكترونية مع اعتماد خيارات تكنولوجية تؤمن استمرارية توفير الخدمات الإدارية وتضمن سلامة المناخ المعلوماتي. ويتمّ الاعتماد على أربعة معطيات تتعلق بمستوى نضج سلامة النظام المعلوماتي الخاص بالوزارة طبقا لمعيار 27002 للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي، والتخزين الدوري والاعتماد على تقنية haute disponibilitéومتوسط عمر أسطول الإعلامية.

قراءة نتائج المؤشر:

الهدف 304 إدارة الكترونية في خدمة الصناعة	مؤشرات قيس الاداء 1304	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	انجازات 2016	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات 2016	تقديرات 2017 (1)	انجازات 2017 (2)	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات (1)/(2)
	ضمان سلامة واستمرارية الخدمات	نسبة	2	1.41	70.5%	7.2	3.82	53%

0: غياب السلامة

1: مستوى منخفض بخصوص السلامة المعلوماتية

2: مستوى حسن من التحكم طبقا لقواعد السلامة

3: تغطية كاملة للسياسة الأمنية

تحليل نتائج المؤشر:

تجدر الإشارة الى انه تم تغيير على مستوى طريقة احتساب المؤشر وذلك بإدخال عناصر جديدة تأخذ بعين الاعتبار الاسطول المتوفر لدى الوزارة ومعدات الشبكة الإعلامية. وقد بلغالمؤشر خلال 2017 نسبة 3.82 مقابل تقديرات بـ 7.2 ويعود ذلك الى وجود العديد من الحواسيب التي تستوجب التعويض باعتبار فاقت سبعة سنوات من الاستغلال مما أدى الى تراجع قيمة المؤشر لسنة 2017.

المؤشر 2304 عدد الخدمات المسداة عن بعد

- **تعريف المؤشر:** يمثّل هذا المؤشّر عدد الخدمات عن بعد التي توفرّها وزارة الصناعة والموجّهة للصناعيّين والمستثمرين. حيث تقتصر فقط على الخدامات ذات العلاقة بمناخ الاستثمار والتي يتجاوز عددها الجملي 90 إجراءا.

قراءة نتائج المؤشر:

الهدف 304	مؤشرات قيس الاداء 2304	وحدة المؤشر	تقديرات2016	انجازات 2016	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات 2016	تقديرات 2017 (1)	انجازات 2017 (2)	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات (1)/(2)
	عدد الخدمات المسداة عن بعد	نسبة	-	20	-	22	20	91%

تحليل نتائج المؤشر:

نظرا لعدم وصول الوزارة لتحقيق تقديرات 2017 ضمن هذا المؤشر تتجّه جهود الإدارة إلى إعطاء الأوليّة لتطوير المزيد من الخدمات عن بعد وذلك تماشيّا مع الاستراتيجية الوطنيّة للإدارة الالكترونية التي تهدف إلى تطوير أكبر عدد ممكن من الخدمات عن بعد ذات جودة ومردودية عالية.

المؤشر 3304 | نسبة إقبال الصناعيين على الخدمات المسداة عن بعد

- **تعريف المؤشر:** يمثّل هذا المؤشّر نسبة إقبال الصناعيّين والمستثمرين على الخدمات عن بعد المسداة منقبل مختلف مصالح الوزارة. وهو ما يعكس نجاعة الاعتمادات التي ترصد للغرض ومدى انتفاع الصناعيّين والمستثمرين من الجهود التي تبذلها الإدارة ونتائجها على مناخ التشجيع على الاستثمار اقتصاديا.

قراءة نتائج المؤشر:

الهدف 304 تطوير نضام المعلومات داخل الوزارة	مؤشرات قيس الاداء 3304	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	انجازات 2016	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرا ت 2016	تقديرات 2017 (1)	انجازات 2017 (2)	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرا ت (2)/(1)
	نسبة اقبال الصناعيين على الخدمات المسداة عن بعد	نسبة	3	2	66%	10	2	20%

تحليل نتائج المؤشر:

يلاحظ تسجيل تراجع مقارنة بتقديرات 2017 على مستوى مؤشر إقبال الصناعيين على استعمال الخدمات المسدات عن بعد وذلك لنقص الخبرات في ميادين الترويج والتعريف بالخدمات عبر قنوات الاتصال الحديثة وقد تم في هذا الصدد برمجة تطوير خدمة مكتب التأهيل عن بعد خلال سنة 2018.

<u>رسم بياني عدد 11</u>: مقارنة بين تقديرات وانجازات قيس الاداء الخاصة بهدف إدارة الكترونية في خدمة الصناعة لسنة 2017

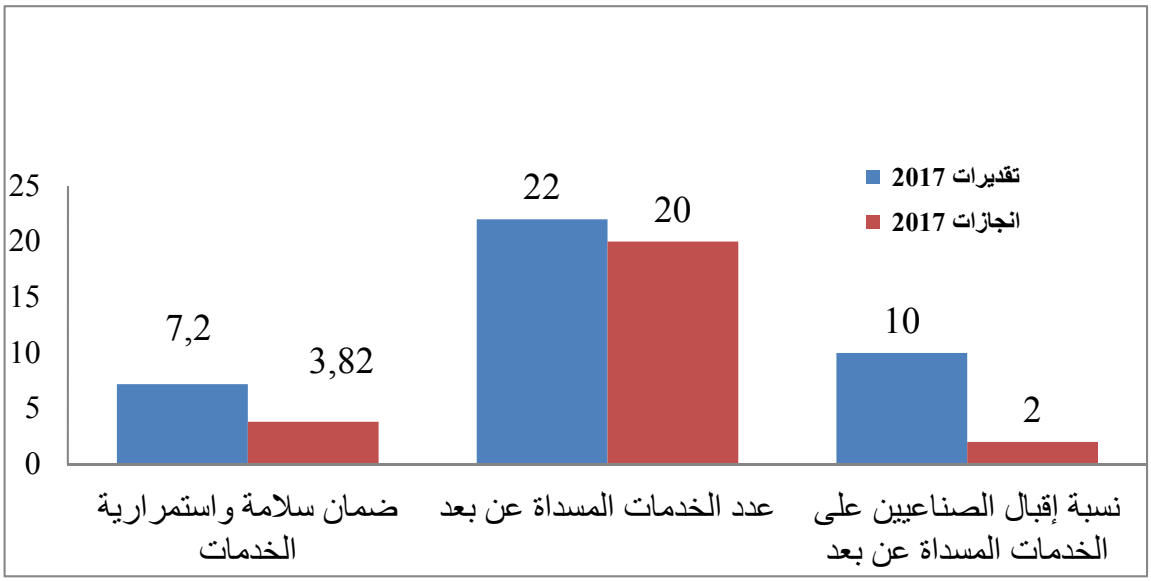

الهدف 404: تفعيل إجراءات الإصلاح الإداري وتحسين علاقة المواطن بالإدارة

يتمثل هذا الهدف في العمل على تطوير عدد الإدارات العامة المنخرطة في منظومة " إيزو " أو علامة أخرى

	المؤشر1504 عدد الإدارات العامة المنخرطة في منظومة إيزو أو علامة أخرى
الهدف 504: تفعيل إجراءات الإصلاح الإداري وتحسين علاقة المواطن بالإدارة	المؤشر2504 عدد إجراءات الإصلاح الإداري المنجزة
	ال مؤشر3504 نسبة الاستجابة إلى مطالب النفاذ إلى الوثائق الإدارية

المؤشر 1404 عدد الإدارات العامة المنخرطة في منظومة إيزو أو علامة أخرى

تقديم المؤشر:

عدد الإدارات العامة المنخرطة بالمنظومة " إيزو " أو علامة أخرى والعمل على تطوير طرق العمل وفق المواصفات المعتمدة في الغرض خدمة للمصلحة العامة.

قراءة نتائج المؤشر:

الهدف 404 تفعيل إجراءات الإصلاح الإداري وتحسين علاقة المواطن بالإدارة	مؤشرات قيس الاداء 1404	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	انجازات 2016	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات 2016	تقديرات 2017 (1)	انجازات 2017 (2)	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات (1)/(2)
	عدد الإدارات العامة المنخرطة في منظومة إيزو أو علامة أخرى	عدد	6	7	1.17	8	7	87.5

عدم إنجاز التقديرات يرجع إلى التقسيم الذي خضع له قسم الصناعة في مناسبتين ممّا أخّر إجراءات إرساء المواصفة الدولية المذكورة، هذا فضلا عن الحاجة إلى القيام بدورات تكوينية لمواكبة صيغة 2015 لمواصفة الجودة الدولية الإيزو 9001 خاصة وأنه تمّ حذف خطة مسؤول جودة عن كل هيكل معني بالمواصفة.

تحليل نتائج المؤشر:

تم تسجيل نسبة انجاز تقدر ب 20 %بالنسبة للسبع مواصفات المنجزة في حين لم يتمّ تركيز االمواصفة بهيكل آخر ويعود ذلك لعدة اسباب من اهمها:

- **علامة الجودة إيزو 9001:**مراجعة تجديد علامة الجودة إيزو 9001 بالنسبة إلى الإدارات العامة الأربعة المتحصّل عليها وفق صيغة 2015 وتحيين المسارات والتي تتطلب حصص تكوينية إضافية خاصة وأنه تمّ حذف خطة مسؤول الجودة،
- تحديد الإدارتين العامتين المقترح تركيز علامة الجودة إيزو 9001 وتشريكهما في عمليات المواكبة والتكوين ذات الصلة.
- تشريك وحدة التصرّف في البرنامج الوطني للنهوض بالجودة في مواكبة الإدارات العامة المعنية بإرساء علامة الجودة،
- **علامة مرحبا للاستقبال:** تمّ إجراء التدقيق الأوّلي لعلامة مرحبا للاستقبال (قسم الصناعة) كما تمّ القيام بالأعمال التصحيحية الأولى والتي تتطلب تركيز تجهيزات كقاعة انتظار ومنظومة سيجار ودعم الموارد البشرية للمكتب وهي مسألة صعبة في ظلّ مشكلة تقسيم الهياكل المشتركة والتي من بينها مكتب العلاقات مع المواطن.
- تعزيز مكتب العلاقات مع المواطن لتيسير إرساء العلامة

المؤشر 404 عدد مشاريع الإصلاح الإداري المنجزة

قراءة نتائج المؤشر:

الهدف 404 تفعيل إجراءات الإصلاح الإداري وتحسين علاقة المواطن بالإدارة	مؤشرات قيس الاداء 2404	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	انجازات 2016	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات 2016	تقديرات 2017 (1)	انجازات 2017 (2)	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات (1)/(2)
	عدد مشاريع الإصلاح الإداري المنجزة	عدد	4	2	50	4	4	100

إن الإصلاح الخاص بإجراء معين يندرج في إطار خطة برامج الإصلاح التي ترمي أساسا إلى تبسيط الإجراءات واختصار الآجال وتحسين العلاقة وإرساء مزيد من الشفافية داخل الإدارة والعدد هو عدد تراكمي يتمّ من خلاله مواصلة العمل على تطوير الإجراء الخاص بالإصلاح الإداري مع إضافة إجراء جديد.

1.لقد تمّ إنجاز مشروع تبسيط الإجراءات الإدارية المتصلة بمجال الأعمال بالكامل بنسبة 100 بالمائة وهو حاليا استكمل أهدافه ويتمّ بصفة متواصلة ودورية متابعة تفعيل مقترحات التبسيط. وهو عمل متواصل والتفعيل بحاجة إلى المثابرة على إيجاد الحلول الملائمة للإ جراءت الإحدى عشرة وتبقى مسائل عالقة على مستوى تفعيل التبسيط.

المشروع الثاني تمّ الشروع فيه خلال سنة 2017 والخاص بإرساء تطبيقة إعلامية خاصة بالحوكمة الرشيدة ومقاومة الفساد صلب مكاتب العلاقات مع المواطن لتيسير إبلاغ المواطن عن حالات الفساد.

2.بالنسبة إلى منظومة الإبلاغ عن حالات الفساد تمّ توقيع الاتفاقية وقد تمّ تتويج الوزارات التي دخلت ضمن المرحلة الأولى للبرنامج. ومن المنتظر أن تشمل المرحلة الثانية وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة.

3.تمّ استكمال دراسة الجدوى بالنسبة للمرجعية الموحدة للمؤسسة بالتعاون بين الإدارة الإلكترونية والوكالة الكورية للتعاون الفني الدولي.

4.الشروع في برنامج نموذجي بوابة البيانات المفتوحة، تمّ تصميم تطبيقة إعلامية لجرد البيانات التي سيتم نشرها للعموم بالنسبة لبوابة البيانات المفتوحة بالنسبة للوزارة والهياكل تحت الإشراف.

بالنسبة للمشاريع عدد 2 و3 و4 هناك إنطلاق فعلي في الإنجاز وتفاوت في مستوى التقدم الذي يتراوح بين 20 و30 بالمائة ويبقى مرتبط في عدّة جوانب برئاسة الحكومة باعتبارها تترأس لجنة القيادة على مستوى وطني.

تحليل نتائج المؤشر:

تم تسجيل انخراط كلّي في الإنجاز ولكن نسبة انجاز تتراوح بين 20 %و98 % ويعود ذلك لعدة اسباب من اهمها:

تواصل العمل ببرنامج تبسيط الإجراءات وتفعيل التبسيطات التي تمّت المصادقة عليها ويتمّ استكمال حلّ المسائل العالقة من خلال عقد اجتماعات في الغرض وتركيز المنظومات والتطبيقات الإعلامية المدرجة في الغرض، 11 إجراء بصدد التفعيل.

بالنسبة إلى المشاريع الثلاث الأخرى هي مرتبطة بمدى تقدم المشاريع على مستوى رئاسة الحكومة.

المؤشر 3404 عدد الوثائق الموضوعة على ذمة المواطن

قراءة نتائج المؤشر:

الهدف 404 تفعيل إجراءات الإصلاح الإداري وتحسين علاقة المواطن بالإدارة	مؤشرات قيس الاداء 3404	وحدة المؤشر	تقديرات 2016	انجازات 2016	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات 2016	تقديرات 2017 (1)	انجازات 2017 (2)	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات (1)/(2)
	عدد الوثائق الموضوعة على ذمة المواطن		260	189	72.7	265	189	71

تحليل نتائج المؤشر:

تمّ تحديد265 وثيقة لوضعها على ذمة المواطن والمؤسسات كهدف سنة 2017 لكن تقلص هذا العدد الى 189 من حيث عدد الوثائق وذلك باعتبار فصل قسم الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة عن قسم الطاقة والمناجم وبالتالي يكون عدد الوثائق الخاصة بقسم الصناعة التي تم نشرها للعموم 189 حيث يعتبر المؤشر قد حقق أهدافه بنسبة 100%.

تمّت إضافة خانة تفاعلية لمزيد تحسين المعطيات والوثائق الموضوعة على ذمة العموم من خلال الأخذ بعين الاعتبار لملاحظاتهم.

رسم بياني عدد12: مقارنة بين تقديرات وانجازات قيس الاداء الخاصة بهدف تفعيل اجراءات الاصلاح الاداري وتحسين علاقة المواطن بالإدارة لسنة 2017

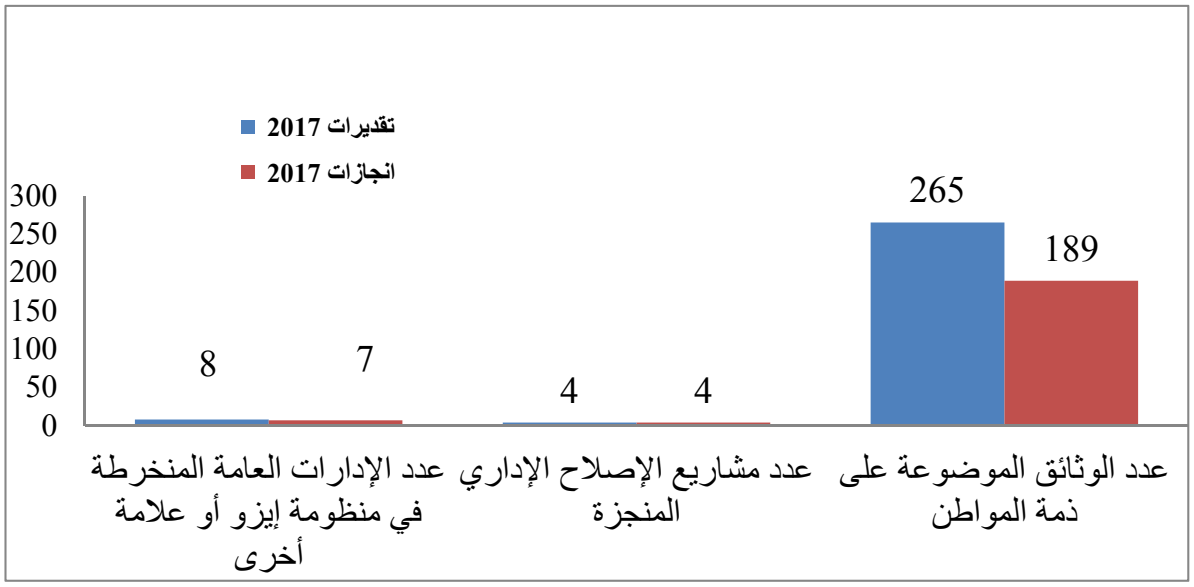

حوصلة للأهداف والمؤشرات

الأهداف		مؤشرات قيس الاداء		وحدة المؤشر	تقديرات 2016	انجازات 2016	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات 2016	تقديرات 2017	انجازات 2017	نسبة الانجازات مقارنة بالتقديرات 2017
الهدف 104:	**تطوير الموارد البشريّة**	المؤشر 1104	نسبة المنتفعين بالتكوين	نسبة	45,00	69,67	154,8%	47,00	6,50	13,8%
الهدف 204:	**تحسين التصرّف في الوسائل النقل**	المؤشر 1204	كلفة الصيانة وإصلاح أسطول السيارات	ألف دينار	70	103	147,1%	35	57	162,9%
الهدف 304:	**إدارة الكترونية في خدمة الصناعة**	المؤشر 1304	ضمان سلامة واستمرارية الخدمات	نسبة 0: غياب السلامة 1: مستوى منخفض بخصوص السلامة المعلوماتية 2: مستوى حسن من التحكم طبقا لقواعد السلامة 3: تغطية كاملة للسياسة الأمنية	2	1	50%	7.2	3.82	%19.5
		المؤشر 2304	عدد الخدمات المسداة عن	عدد	-	20	-	22	20	%91

			بعد						
		المؤشر 3304	نسبة إقبال الصناعيين على الخدمات المسداة عن بعد	نسبة	3	2	66,6%	10	2	%20
الهدف 404:	**تفعيل إجراءات الإصلاح الإداري وتحسين علاقة المواطن بالإدارة**	المؤشر 1404	عدد الإدارات العامة المنخرطة في منظومة إيزو أو علامة أخرى	عدد	6	7	116,7%	8	7	87,5%
		المؤشر 2404	عدد مشاريع الإصلاح الإداري المنجزة	عدد	4	2	50,0%	4	4	100%
		المؤشر 3404	عدد الوثائق الموضوعة على ذمة المواطن	عدد	260	189	72,7%	265	189	%71

4-التوجهات **المستقبلية لتحسين الاداء:**

- **فيما يتعلق بتحسين التصرّف في وسائل النقل سيقع الضغط على كلفة الصيانة وإصلاح السيارات الإدارية عبر:**

- القيام بدورات تكوينية قصد دعم منظومة الصيانة التي من شأنها التقليل من الأعطاب الميكانيكية.
- برمجة التفويت في عدد من السيارات التابعة لأسطول الوزارة والتي تقدمت في السن وتتطلب صيانة مستمرة تثقل أحيانا على الاعتمادات المرصودة.
- برمجة تجديد الأسطول تدريجيا حسب مقتضيات الميزانية المخصصة.

- **اما بالنسبة لتطوير نظام المعلومات داخل الوزارة فسيتم العمل على تشجيع الصناعيين على الاقبال على الخدمات المسداة عن بعد وذلك من خلال:**

إعداد استبيان لتقييم مجموع الخدمات التي تمّ تطويرها عن بعد والوقوف على الإشكاليّات التي تحول دون الاستغلال الأنجع لها. سيكون هذا الاستبيان موجّه للصناعيّين والمستثمرين المعنيّين بهذه الخدمات.
كما سيعتمد هذا الاستبيان على ركن خاص لتقديم المقترحات والتصورات قصد تلافي هذه النقائص.

- **من اجل تفعيل اجراءات الاصلاح الاداري وتحسين علاقة الادارة بالمواطن سيتم العمل على الترفيع في عدد الادارات العامة المنخرطة في منظومة ايزو او علامة اخرى حيث:**

تمّ إصدار مقرر من قبل السيد وزير الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة بتاريخ 19 فيفري 2018 تحت عدد 17 لإرساء وتجديد علامات الجودة صلب الوزارة، وتكوين لجنة قيادة في الغرض برئاسة السيد الوزير لمتابعة البرنامج وتكليف كلّ من وحدة التصرّف في البرنامج الوطني للنهوض بالجودة لمواكبة الإدارات العامة المعنية بإرساء علامة الجودة والمسؤول عن مشروع تبسيط الإجراءات الإدارية المتصلة بمجال الأعمال للقيام بمهام المواكبة والتنسيق المتصلين بإرساء علامة إيزو 9001 صلب كل من الإدارة العامة للبنية التحتية الصناعية والتكنولوجية والإدارة العامة للنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة وتجديد علامة إيزو 9001 بالإدارات العامة الأربعة التي تحصلت سابقا على العلامة المذكورة.

- **في إطار تفعيل اجراءات الاصلاح الاداري وتحسين علاقة الادارة بالمواطن من اجل الترفيع في عدد مشاريع الاصلاح الاداري المنجزة من خلال:**

مواصلة برنامج تبسيط الإجراءات وتفعيل التبسيطات ومعالجة العراقيل الإدارية والمسائل الإجرائية العالقة ومواصلة تنفيذ المشاريع الأخرى.

- **تفعيل اجراءات الاصلاح الاداري وتحسين علاقة الادارة بالمواطن وعدد الوثائق الموضوعة على ذمة المواطن:**

سيتمّ دعم نتائج هذا المؤشر من خلال مزيد نشر معطيات إضافية للعموم وذلك وفق نتائج جرد البيانات ومخطط العمل المستقبلي الذي سينبثق عنه، وسيطوّر العدد الحالي (189إجراء) بصفة ملحوظة ويكون ذلك مرتبطا بنتائج الجرد.